

کتابخانه امام خمینی

۸۶، ۱۳، ۵

جمهورية اسلامی ایران
تولید شده در شهر تهران - وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی
میدان آزادی - (در مقابل وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی)

۱۸۶۶۲
۲۰۹۸۲۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
تولید شده در شهر تهران - وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی
میدان آزادی - (در مقابل وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی)

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		جمهوری اسلامی ایران
کتاب مجموعه رسائل شیخ مفید و تصدیق		
مؤلف	مترجم	شماره ثبت کتاب
شماره قفسه ۱۸۶۶۲		۲۰۹۸۲۷

خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۸۶۶۲

جمهورية اسلامی ایران
تولید شده در شهر تهران - وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی
میدان آزادی - (در مقابل وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی)

۱۸۶۶۲
۲۰۹۸۲۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
تولید شده در شهر تهران - وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی
میدان آزادی - (در مقابل وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی)

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		جمهوری اسلامی ایران
کتاب مجموعه رسائل شیخ مفید و تصدیق		
مؤلف	مترجم	شماره ثبت کتاب
شماره قفسه ۱۸۶۶۲		۲۰۹۸۲۷

خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۸۶۶۲

مجموعه رسائل شیخ مفید و تفسیرهای
تفسیر حدیث شیخ احمد بن محمد باقر کرکی - حواشی و تفسیر به خط
میرزا محمد ابراهیم - ترجمه قزوینی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		جمهوری اسلامی ایران
کتاب مجموعه رسائل شیخ مفید و تفسیرهای		
مؤلف	شماره ثبت کتاب	
مترجم	۲۰۹۸۲۷	
شماره قفسه	۱۸۶۶۲	

کتابخانه	خطی
مجلس شورای اسلامی	
۱۸۶۶۲	

۱۸۶۶۲
۲۰۹۸۲۷

کتابخانه
مجلس شورای اسلامی
تفصیل در کتابخانه
مجلس شورای اسلامی
تفصیل در کتابخانه

كتاب من الشيعة
 لشجيرة آل الله وآلهم الأعظم
 والراعيين من سيدنا محمد وآل بيته
 عليهما السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما صرح من حكمة وهذا ما ليس من سبل رحمة وكرم من طاعتهم ومن عليا
 من القوا نداء الشريعة ليعلم نعمته في جنته وصل الله على صفوة من بريته محمد وآل أمته
 الطاهرين من غير نبر وسلم تسليم **بعد** فقد قسمنا يدنا لله تعالى على ما ذكرت
 من الحاجة المختصرة في تاريخ أيامنا الشيعة واعلموا من القرب في الشريعة وما خالف
 فلا شيء من هذا فيكون ذلك اعتقادا حقيقيا وليس في هذا الكتاب من حلية الايمان
 وما يقع اعتقاده باهل الفضل والايمان ولم يزل الصالحون من هذه العصابة يحسنوا الله
 على سرور لا يامرنا بغير ما امرنا ولا يامرنا بما نهى الله تعالى ولا يامرنا بما نهى الله
 العمل ولا يامرنا بالذكورات واما نهى الله والدين في فرق ما بين اوقات الساعات والاحزان وقد
 بعض شيئا من اهل العلم منهم في هذا العلم طرعا ليس بالهات به على ما في النفس من اكناف
 واصلنا في هذا ما كان من الاختصاص واما مشيئة الله وخبره في هذا الكتاب اربابا
 تحتوي على ما سلف ما ذكرناه ويتضمن من الزيادة ما يعظم الفائدة بكون ما لم يتيسر في غيره

فانما انتم في كل فصل من ذكر العمل شرح فيها ما كان القول من هذا المعنى لا يتناول
 في كل خير على امر بالمعروف والنهي عن المنكر والتفصيل واجلست منه ما كثر القول فيه وفيه
 الى المال والتطويل ليزاد المسافر لنفسه تحريجا من الاصول اذا وقف على صفة يحيى
 النطق والدليل والقديم فيما ارتب من ذكر الشهر رمضان وقصد في حكم القرآن ولما
 فيمن العبادات والتقربات ولكونه عند الرسول عليه وعليهم السلام اول شهر في طه
 الاسلام وبرهان حصوله لا شهر المحرم جميعا في كل سنة على ما قرره النبيان وانفق عليه
 جملة الاخبار من افراد وجب وانفصال ما عداه من غير بيان وانفصال وقصد في
 في سنة واحدة على خلاف هذا النظام واتبع القول فيما يليه من الاشهر على الاشارة الى
 خاتمة ذلك على التمام وبالله استعين **شهر رمضان** هذا الشهر سيد الشهور
 على الاثر المتقول من سيد النبيين صلى الله عليه واله وهو يوم يبعث الله المؤمنين بالخير والظلم
 عن العشر الصادقين عليهم السلام وكان الصالحون يهونون الصيام وفيه نفع ابواب الجنة
 وتعلق ابواب النيران وقصد سرية الشياطين وقد وصفنا الله تعالى بالبركة في هذا الشهر
 الحكيم واخبرنا بالخير والبركة في هذا الشهر من فضل ليلة منه على الصائم من جميع النعم
الليلة من جميع النعم في هذا الصيام في تحصيل ثوابها بالعدل عند وجوب النفس و
 التطهر لها من الاذن وفي اوطارها ما لا يستلزم عند روية الحلال وفيما لا يتنا
 يصلون في اول ايام شهر رمضان وهي الصيام من اول الشهر الى اخره من غير الصيام
 في الاصول عن الصادقين عليهم السلام من العبد لله في تحصيلها الاستعداد بقرائته في
 من القرآن وتيسر من بعد الاخر ثلثه على التكرار وتجب فيها ايضا ما مضى من النعم
 على الحلال ودون الحرام ليزيل الاشارة بذلك عن نفسه الدواعي الى الجماع في صليتها
 من النماء ويسلم له صوره على الحال وفيما عداه الاستفتاح وهو مشروع في كثير من
 كتب الصيام **اول** يوم من شهر رمضان في الصيام **بعد** صلوات الفجر منه دعاء مخصوص
 موظف من الاثمة من الحمد عليهم السلام وفي **الناس** منه نزل الله التوبة على

شهر رمضان

العبادة

١٣ في شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين للهجرة النبوية واما ما جرى بذلك في العرب فذكر بعض
فيكونا تروى الحرب وسكت الدماء وكان لا يجمع فيه حركة السلاح ولا صهيل ليل واصوات
الرجال في الماء ولا صياح ولا تحييا صرير فهدى عن امر المؤمنين عليه السلام انه كان يصوم
ويقول رجب شهر ربيع الثاني شهر مولد الله ثم وروى عن شهر ربيع الاول يوم
من كان مولد مولدنا وسيدنا ابي جعفر عليه السلام روى جابر بن عبد الله
ولما اقبل عليه السلام اوجع من جملته في يوم الجمعة خرج رجب سنة سبع وخمسين
من الهجرة وروى في يوم من ايام سبعة ايام متتاليات خلقت عن ارباب النار فانه صام
من خمسة عشر يوما على سؤله قال صام التمر كل الحق الله الكريم رفته من النار وخصه له
خراج الدنيا والاخرة وكتب في المدينتين الشفاء وهذا اذا كان الانسان مؤمنا اجتماعيا
للجبار المعزات كما قال الله عز وجل انما يقبل الله من المؤمنين والمؤمنات من فعل كثير يدعوا
بما لا نادر ويستحب في ربيع الثاني ابي عبد الله الحسين بن علي بن ابي طالب الهادي عن جعفر بن
محمد عليه السلام انه قال في ربيع الثاني رجب في اول يوم من رجب جبر الله له البصر ومن كان
من ربه ان يبعده الله ثم في هذا اليوم يغير ربيعنا هذه السادة فان لم يكن في ذلك اليوم
اليوم بالسلام ويحمد في احوال البر والخيرات وفي اليوم الثالث سنة ثمان مائة وخمسين و
ماين من الهجرة كانت وفاة سيدنا ابي الحسن عليه السلام ولم يولد
الله واربعون سنة وفي اليوم النصف من رجب شهر ربيع الثاني من الهجرة عقد مولد الله عليه
عليه وآله لا يمر المؤمن عليه السلام ابنته عليه السلام بعد الكاح ولا زينة لا تناد
لربها الاكالات وسها يومئذ احد عشر سنة عليها الفحة والوصوف ويستحب في هذا اليوم
الصيام وزينة النساء على اصحابها السلام وبلغ فيه دعا ارم داود وهو موجود في كتب
اصحابنا على شرح لاهل هذا الكاثر المصداق انما لا خضار وفي هذا اليوم سنة ثمان
من الهجرة حلت القبلت من بيت المقدس الى الكعبة وكان الناس في صلوة الصلوة لرواها
البيت الحرام وفي اليوم الثاني والعشرين من رجب سنة ثمان مائة وثمانين للهجرة النبوية

الثاني

والسلام

والسلام بكنة في بيت الحرام سنة ثمان مائة وثمانين للهجرة النبوية واما ما جرى بذلك في العرب فذكر بعض
١٤ **الثاني والعشرين** سنة ثمان مائة وثمانين للهجرة النبوية وكان هلال صوفين ابي عبيد الله وسيدنا
ثمان وسجود سنة وهو يوم من المؤمنين وروى لاهل الكفر والظلمة وفي اليوم
الحامس والعشرين سنة ثمان مائة وثمانين للهجرة النبوية كانت وفاة سيدنا ابي الحسن عليه السلام
عليها السلام قبل ان يفي بوعده في رجب من رجب الله عليه السلام يومئذ من رجب سنة ثمان مائة وثمانين
هو يوم يحد فيه اخوان اهل البيت السلام وفي اليوم السابع والعشرين سنة ثمان مائة وثمانين للهجرة النبوية
عليها السلام عليه السلام صام كتاب الله له صيام ستين سنة وروى عن الصادق عليه السلام
انهم قالوا من صام في يوم سبعة وعشرين من رجب الفضة عشرة كذا في كل رجب فافقه
الكتاب وسؤله في هذا من هذه الصلوة فرفعه في رجب ما فافقه الحاشية ربه و
المؤمنات الفاتحة مرات قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر
اربع مرات وقال الله تعالى لا اله الا الله في رجب ما فافقه الحاشية ربه و
ان يدعوا بغير الله ثم في رجب ما فافقه الحاشية ربه و
والصلوة والجمعة وادخل السرور على اهل الايمان **شعبان المعظم** وهو شهر رجب
عظيم الركاك وصيام سنة من سنة النبي صلى الله عليه واله وفي اليوم الثاني من رجب
اتفق من الهجرة نزله في ربيع الثاني من رجب وفي اليوم الثالث من رجب
عليها السلام وهو يوم الخميس وصيام شهر رجب المعظم وفي ليلة النصف من رجب
حين وان من الهجرة كان مولد سيدنا صاحب الزمان عليه وعلى آله الطاهرين السلام
ويستحب في هذه الليلة الغسل واجباتها بالصلوة والدعاء وفي هذه الليلة يكون نزول ملك
ابن عبد الله الحسين بن علي عليه السلام وتدرى عن الصادق عليه السلام انها لو
انما كان ليلة النصف من شعبان نادى مناد من الاخر الا على فارق قبر الحسين ارجعوا
لكم في اكله سركم ومحمد نبيكم ومن لم يستطع زيارة الحسين بن علي عليه السلام في هذه
الليلة فليزجره من اامة فان لم يكن من ذلك او من الابد السلام واجباتها بالصلوة

الثاني والعشرين

شعبان المعظم

الثالث

ضم الى هاب الى العود وحيث كان ذلك ضعيفا بل لا وجه له اصله فثبت ما حكوا به هنا
من انعام والفرق بين الد هاب المضم للعود بتحقيق المسافة وان كان في نية الاقامة في انائها
هنا كما مر مستقيم من ان النية انما هي في وجه تخصيصها بامانة العود من غير ان يات
او لا يات احضا من الحكم به وليس كذلك بل كقول من كان في نية الاقامة في بلد البلد
او غير ما يقتضيه المسافة لما قد مر من ان التسهيل وكلام الشيخ سام من ذلك انه
من المسئلة في ما لم يثبت وقوعه كقول الحاج فيكون استخرج من غير ما
الايجاب فانهم ذكروا على وجه الصواب في وجه الرصم وطرح التزم الثانية ان يترجم
على العود والمقام دون غيره مستانفة بل اوسع كما لا ياب ولا سيما في تقدم الترخيص
والفاسل وجا مع حكوا بالعصر في الزهاب ولا ياب لفتنة المقام بالمقارنة بين
الحكم الشرعي والقول بالعصر هنا في الزهاب غير واضح لغير كون له ما دون المسافة
بل يترجمه هاب التفسير مما لا وجه له في العصر في العود خاصة وقد تقدم في
ترجمه ان الرجوع يستلزم قصد المسافة في الجملة لا انه ما صدر به ولو صدق انما
وهذا يتم مع كون اصل الترخيص في وجه المير مقابلا بجملة بلد او محله انما يجب ان يكون في
الشرع كما لا يخفى في غير وجهه فثبت ان العود من غير وجهه يقتضي الرجوع الى البلد الحاج في
الجملة لا بما يغاير الشرع بالنسبة الى بلد الماخرا لباية ان يتم في كل حال الرجوع من موضع
المقام الى جهة بلده فان العود في موضع الاقامة لا يصدق رجوعا الى البلد ولا يترجم
المسافة من هذه الجهة بل لا يترجم من ان يقابل الترخيص ما هيا قطعها كما لا يخفى في قوله
الشرع ما دون المسافة في العود فان كان في موضع الاقامة لا يترجم رجوعا مع عدم
التجاوز الى تمام المسافة بالنسبة الى بلدة العود اوسع الزوال من الزيادة من محل الاقامة
اوسع الزوال من هذا في تمام في العود ايضا كما في المسئلة كما في عدم تحقق قصد
المسافة الذي هو شرط العصر لم يصدق العود الى البلد بل يصدق صدق وهو زيادة
العد عن في العود من المقصد في موضع الاقامة وان كان غير من على الزيادة على موضع

الاقامة

الاقامة بحيث كل من يترجم من مده رجوعه الى موضع الاقامة في وجه المقصد فانما
يقصر في الرجوع كما ذكره في قصد المسافة وان كان في نية الاقامة في انائها
لان العود من كذا الاقامة دون عشر ايام ولا يقطع السفر وكذا لا يتم في حال كونه
الى موضع الاقامة بغير نية العود الى البلد فان هذا العود لا يصدق عليه اسم
الرجوع الى البلد بحيث يترجمه بجملة حكمة وقد مر تحققة ذلك في قوله ان الترخيص وان
لان شرطها الا انه لا يجوز العمل به لعدم العلم بتقابل من الايجاب بل اقول ان في
هذا القسم خصص في قوله ان احداهما التصريح طلبا والثاني الترخيص في العود طلبا
فالتفصيل بانما في بعض اقسام العود دون بعض وجب احداث قول ثالث
باسم الموضع على الاجماع المركب من العودين فلما لا يتم عدم اطلاقه بل المرجع
الى العمل به اكثر من العمل به اجد القبول وذلك لما تقرر من انهم قد اختلفوا في اقله
كلية في ان كل من يترجم في اقامة عشرة ايام في موضع وحط فيه تمامه بما له في الاقامة
فان يترجم على المقام الى ان يقصد مسافة جديدة وما ذكرناه هنا من ان هذا هو
القاعدة وان كان ظاهره حكمها بالنسبة الى هابا فالحال هنا موافق لما في العود
فصلنا عن ترميز من الايجاب لبحث المسئلة الا انه دون الثانية وتعارفها وهم
جاءت من المتقدمين والتأخرين الذين وقعت على كلامهم مع قوله في كل كلام السابقين
تحققا عندهم وذلك كانت لنا زيادة مع اننا قد اسلفنا ما من النص والاعتبار بين
اودا من غير انما انما الترخيص ان يترجم على العود الى موضع الاقامة من غير ان يترجم
وفي القول في المذكور ان يترجم عليه ما اوردناه من وجوبه وانما الحكم فيها واحد اعلم ان
التخفيف جدا هاتين حكمة في هذا القسم ذهب في الدرس الى العود كما
نقلناه من حيث انما قطع في البيان من وجه العصر في الرجوع كدليل على الترخيص والعلامة
وتحاشا في الدرس وضع مقيد بان ذكرناه في وجهه في كل من يترجم في وجه آخر وهو
انزال في القسم المذكور ان يترجم في وجهه انما في الزهاب ومقتضى ذلك انما

قد انما ايضا داخل في القاعدة كما في اقله كذا قال هنا كما انهم لم يعلقوا انما في
الكل في المسئلة الصورة الحاسنة من وجه العود الى موضع الاقامة وتروى في اقامة
الشركة وعلما وقد يجب بعض الايجاب في وجه من احداهما انما مطلقا لا تناف
المقتضى في وجهه من المسافة والثاني في كون حكمه الحاسن في وجه العود الحاسن بعدم
الاقامة في وجه الوجهين السابقين وذكرنا في ذلك المسئلة ان هناك ان العود
الى الموضع المذكور وان كان مستلزما للعود الى بلدة في وجه الرجوع واضع وان كان
حقا لفا للرجوع الى البلد فانما ليقرب البقاء على المقام الى ان يتحقق قصد المسافة فتقتضي
ما ذكرناه في هذه الصورة فترجمه على ما ذكرناه في تفسيره والوجه في ذكر وجه
المقام مطلقا هنا وعدم ذكره في الجائز من وجه العود بعدم الاقامة انما تروى في وجه
احتمال الاقامة في وجه المقام من وجه قصد اقامة الشركة فيلغى ان يكون في المسئلة
المسافة ايضا لشد وجه التام ان يترجم العود الى موضع الاقامة وهو وجهه وذكرنا
هنا وجهين احدهما انما كانا لشرع الحكم القصر في وجه الجزم بالمقارنة في وجه
واحد من وجهين انما كانا لشرع لا يترجم في الزهاب هو العود الى العود
لم يحصل فوسا فوجب تقييده بما تروى في السابقين انما يترجم على وجه هذا
الوجه غير اوجبا لشرع كما لا يخفى السابقين ان يترجم من قصد العود والا فترجم
عدم ما وجب كما لا يخفى انما كانا لشرع لا يترجم في الزهاب هو العود الى العود
فالتفسير التزم السابق في وجه جملة ما مر من وجه المسئلة والحاصل من تقييدها على
حصول الرجوع بينا وبين المسئلة الا انه لا يترجم الى اصل وجهها والاعتماد في عدم ان
صدر من وجهه لشرع انما لشرع لا يترجم الى اصل وجهها والاعتماد في عدم ان
ولا انما لشرع لا يترجم الى اصل وجهها ولا يترجم الى اصل وجهها ولا يترجم الى اصل وجهها
لا فرق في الرجوع من موضع الاقامة في وجه المقام تمام ما بين كونه مطلقا في وجه المقام او
في انما لشرع لا يترجم الى اصل وجهها ولا يترجم الى اصل وجهها ولا يترجم الى اصل وجهها

الاقامة

انما الوصول الى المقصد الذي هو وجه المسافة في وجه المقصد انما قام
اياما انما لا يترجم الى وجهه في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه
وانما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه
على ظاهر الدرس في المسئلة فثبت ان هذا الثالث لا وجه له ولا يترجم الى وجهه
كل ما يترجم على وجهه لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه
تحت الترخيص الا انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه
فيها الا نظرا ولا يرجع في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه
على مقارنته موضع الاقامة في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه
مبدا في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه
الخروج من البلد وانما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه
ترجمه على وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه
واحد من وجهين انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه
التمام في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه
داخل الحدود من جهة البلد وهذا الشكل في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه
كما لا يخفى في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه
الا انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه
عرفا في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه
عرفت من انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه
في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه
تخالف البلد في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه
كما لا يخفى في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه
احتمال في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه انما لشرع لا يترجم الى وجهه في وجهه

في

٢١ حكم بالسارق في هذه الاحكام فيترك ما قبله كما لا يشترط بعد ما في ذلك ومن ثم
 اطلق الاصل والشرع في اولى المقام بعد الصلوة على التمام من غير ان يكون
 بين كون المخرج بعد المشرق او قبل كماله **الثاني** لا فرق مع نية الا ان يخرج من مكان
 مما خرج له لا دون المسافة بين كون انما يتبين له ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 القرب هو المقصد ويظهر من انما يتبين له ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 المقصد على التمام وهو خروج من موضع التمام الى مسافة التمام ولا يتركها بعد الموضع
 سبقه نية الا ان يخرج من موضع التمام **الثالث** لو كان في بقعة اقل من عشرة الساعات
 في احد الموضع المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 ما يباينها في الحكم وهو ما دون المسافة من الموضع او ما دون المسافة من موضع نية الا ان لا يتركها
 التمام ذهابا وعودا وفي المقصد التردد منه واليه لا يشترط الجمع في المقصد الا التمام
 وهو خروج من كل ذي قبله ما دون المسافة من موضع نية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 الفراغ من السفر القاصر من المسافة من الموضع المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها
 ان لا يصير ذلك مسافرا من دون قصد المسافة من الموضع المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها
 على ما ذكره في الجاهل لعدم تحقق قصد المسافة وان لم يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
البار لا فرق مع خروج من موضع الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 موضع التمام او بعده في انقطع حكم النية المسافرة ولا اخصاص الى نية التمام
 مستأنفا هذا لما قد عرفت من ان يخرج من الموضع المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها
 بالرجوع على احتقانه وما يربط في بعض القصور من ان يخرج من الموضع المذكورين بعد التردد
 العود الى موضع الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 لا حقيقة له ولا تفصيل له من احد من المتبينين في نية التمام وهو ما يوجب الحكم
 باطرا حتى لو كان في بقعة من اقل من عشرة الساعات في احد من الموضع المذكورين بعد التردد
 اقل من عشرة الساعات لم يبعد نية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه

٢٢ فانما يخرج الى ما وجب الخفاء بطلها في ابتداء نيتها بطلها وكما لا فرق في البطلان
 نية ان تترك المشرق من المخرج الى ما وجب الخفاء بطلها في ابتداء نيتها بطلها وكما لا فرق في البطلان
 مستأنفا وهذا ما يوجب الخفاء بطلها في ابتداء نيتها بطلها وكما لا فرق في البطلان
 طاهر على نية المشرق وهو الصلوة وما يباينها من ان يخرج من مكان الا ان لا يتركها
 الصلوة يوجب العود الى المقصد والنية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 في بعض المواقف المنوية الى الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 الى القصر في المقاصد من المزارع الخارجة عن الحدود والنية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 كما نيتا لنية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 ويخرج من الموضع المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 نحن لما نعتيم في موضع الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 لعدم التحقيق للتمام وهو خروج من الموضع المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها
 النية يتحقق للمحقق المولى وقوع النية قبل انشاء السفر في طي الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 فترقى في ابتداء السفر وما دون المسافة من موضع نية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 لم يبق انما انما في الموضع المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 وموضع الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 الى التمام على حد حسب الشريعة في ان يخرج من الموضع المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها
 التمام في جميع الموضع من حيث تحقق قصد المسافة من الموضع المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها
 يخرج من نية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 التحقيق التمام وكما لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 الحكم لا يبعد المسافة من الموضع المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 على التمام ثم يفسر نية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 الموضعين في التحقيق وكما لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه

٢٣ غير ان المشرق المستأنف ان يخرج منها ما دون المسافة من الموضع المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها
 فيه ما دون المسافة من الموضع المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 دون هذه النية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 قصر المبدأ في حكم المبدأ بحيث لا يخرج من الموضع المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها
 الثانية فان سطره لا يقطع الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 لم يحصل بعد والمخرج من الموضع المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
البار لو خرج من الموضع المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 التمام الى ان يخرج من الموضع المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 الى المسافة المقصورة ثم يخرج من الموضع المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 لهما الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 كما جعل شرط القصر لا يقطع الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 ولم يحصل فيبقى على القصر كما لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 شرع فيما لم يحصل ذلك والجملة فتدبر لهما الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 المبدأ في المبدأ ان شرط المخرج الى الموضع المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 المسافة قبل التردد في السفر الى المسافة المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 المسافة المذكورين بعد التردد في السفر الى المسافة المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 يوجب قطع السفر لهما الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 ما وتغير ما لا يقطع السفر لهما الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 على التردد والمخرج لهما الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 في السفر من الموضع المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 مع قصد التردد الى الموضع المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 المسافة كانت لا يشترط الجمع في العدة وليس الوجه هنا المقصد في المسافة

في المبدأ والشرع وما كان ذلك في المبدأ ان شرط ان لا يخرج من الموضع المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها
 المسافة المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 خرج على التمام من الموضع المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 بل يشترط المصير الى الموضع المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 في الجملة وان كانت في غير الموضع المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 فيحصل الثاني في حصول المشرق وهو قصد المسافة في الجملة ولا حصل عدم ان شرط ان لا يخرج
 ان شرط المصير الى الموضع المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 يخرج من الموضع المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 يفسر ذلك الثاني في قصره كونه معان من الموضع المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 على الوجه المذكور في سفره على ذلك ايضا في قصد مسافة معينة ثم يفسر له
 في انما ما سفره انما في الموضع المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 في السفر الى المسافة المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 بين ان يكون المسافة الثانية على طريق المبدأ التي كان قد قام فيها المشرق او غيرها
 لما اذا تغير ما عند المخرج منها ولمس الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 بالمصير في الاخر من قصد المسافة الثانية والصلوة في المزارع والحكم بالمصير من
 قصد المسافة بغير قصد ان يقوم ما يباينها وهو ما لا يخرج من السفر او قصد
 المشرق او مقام اثنين يترددان في الموضع المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 عن المسافة الى المسافة المذكورين بعد التردد الى موضع نية الا ان لا يتركها او لا يتركها بل يخرج اليه
 المقصد الثاني في مسافة ولا يبلغ من ابتداء الرجوع عن النية مستأنفا كما ستر على
 المقصد والعود الى التمام بغير النية المباشرة وهذا المقصد وجهها ايضا ولم ينف
 للاصحاب في هذه الموضع من غير اعتبار نية التمام في الجواز الى الرجوع عن
 قصد المسافة ثم يعود الى المقصد بغير نية من المسافة وهو قريب مما ذكرناه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

مما لا ريب فيه ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكما

الحاكم
بجماع
روا في معناه

التي هي على ما كان عليه من قبل ان يخلقها من غير ان يكون لها شكل او لون او طعم او راس او غير ذلك مما هو في هذه الدنيا من هذه الاشياء التي هي على ما كان عليه من قبل ان يخلقها من غير ان يكون لها شكل او لون او طعم او راس او غير ذلك مما هو في هذه الدنيا من هذه الاشياء

في كل ما خلق الله تعالى من هذه الاشياء من غير ان يكون لها شكل او لون او طعم او راس او غير ذلك مما هو في هذه الدنيا من هذه الاشياء التي هي على ما كان عليه من قبل ان يخلقها من غير ان يكون لها شكل او لون او طعم او راس او غير ذلك مما هو في هذه الدنيا من هذه الاشياء

في كل ما خلق الله تعالى من هذه الاشياء من غير ان يكون لها شكل او لون او طعم او راس او غير ذلك مما هو في هذه الدنيا من هذه الاشياء التي هي على ما كان عليه من قبل ان يخلقها من غير ان يكون لها شكل او لون او طعم او راس او غير ذلك مما هو في هذه الدنيا من هذه الاشياء

في كل ما خلق الله تعالى من هذه الاشياء من غير ان يكون لها شكل او لون او طعم او راس او غير ذلك مما هو في هذه الدنيا من هذه الاشياء التي هي على ما كان عليه من قبل ان يخلقها من غير ان يكون لها شكل او لون او طعم او راس او غير ذلك مما هو في هذه الدنيا من هذه الاشياء

بعضها دل على التعلق بكل حال وبعضها دل على اعتبار مدة التعلق وهو ما
 سمي كونه مطلقا وهو ان التعلق بغيره انما هو في بعض الاحوال فان زوجه الغائب انما هي مطلقا اذا
 غلب على الفاعل من المدة المذكورة كونه مطلقا فلا تعلق له بالزوج المفقود قال وزوجه الغائب
 على كل حال لا تعلق على الظن كونه مطلقا بل انما يقر بها في وقت فلا دلالة له في هذا على ما
 اصله ان قيل يمكن الجمع بين الاخبار فبعضها هو ان يقال لا اخبار بالطلاق ولا في بعض النسخ
 والتعلق بغير المدة المذكورة من غير تقييد بكونها مطلقا وهذا هو التعلق وعدمه فيقيد
 به في بعض النسخ لا اخبار بالطلاق فبعضها هو ان يقال لا اخبار بالطلاق ولا في بعض النسخ
 المدة ان يقتل من مطلقا في بعض النسخ في ذلك ما دل على جرمها من التعلق بغير
 الطهر قلنا هذا مردود بوجه آخر انما اذا كان الحال في التقدير في المصروفين من بين الخيارات
 او امور وجب تقديرها كان الصق بالتمام واللاح ان اعتبار الطهر في الصق في ذلك
 كغيره من الغائب لا يعتبر فيها الاستبراء او لا انتقال من الحيض الى الطهر لم يكن
 طلاقا لان انتقال الحيض في ذلك انما هو احكام زوجه المأخوذ لا حصة لها من التعلق بها
 بسبب العدة كغيره من مطلقا لغيرها لغيره مما يثبت من مطلقا لانها
 ان كلامنا في التقدير يمكن فلا بد من مرجع التقدير الى الذي هو مرجع التعلق
 وهو ان الكتاب والسنن لا دلالة على المنع من طلاق الحائض ولا سيما في بعض النسخ
 ومع انفسنا في بعض النسخ لا تقدم على الحكم بغير طلاق من لم يعلم كونه حائضا فصاح بتمام
 التعلق لا دلالة له على المنع وانتفاء المدة في ان الجمع بين الاخبار لا يطرح الذي
 يدل على مداه لزمه القول بان من علم بالحائض بعد الطهر لا يلزمه القول بغيره
 فلا بد من ان يكون العلم بهذا الفرض زعمه ان قيل هذا الفرض يخرج كإجماع قلنا انما هو
 في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 من كتابه رحمه الله في هذا الموضع من وجوه انتفاء المدة في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 طلاق الغائب في حاله كونه مطلقا لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ

كذلك

كعبه الشيخ على وجهه والله واما في محتمل كون العلم بالحائض واقعا في الطلاق وكيفية
 تقديره بعد الطلاق كون الطلاق وقع حال الحيض وهو بعد عتباته بعد حكاية القول بان
 المدة المجرى في الطلاق ما يعم انتفاءها من طهر الواقعة في المدة المذكورة في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 حائضا حال الطلاق وان علم حائضا حال الطلاق بعد الطهر الثاني وهذه المدة كما
 ترى كما محتمل كون العلم بالحائض واقعا في الطلاق وهو بعد عتباته بعد حكاية القول بان
 قوله وان كانت حائضا حال الطلاق انما حائضا في نفس الامر لا في قولها وان علم
 اي طهر لها كان واقعا في نفس الامر مع قيام الاحتمال لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 عتباته هذه عتبات الشيخ احمد بن محمد في المدة مع ترجيح جانب ما في رواية غيره في ذلك
 فانه قال في بعض حكاية القول المذكور في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 ان يطلعها او مات حيا اخرجه من طهر الواقعة وطلقاتها حال الحيض وفي طهرها ان
 ويصح طلاق هذه وان علم حائضا حال الطلاق لا يرفع فغير الطهر والحائض الذي
 وقع منها الطلاق كونهما في نفس الامر مع عتباته بعد حكاية القول بان
 اي وان ظهر له حاله او كونهما حال الطلاق مع كونه واقعا في نفس الامر في طهر
 به وهو محتمل ان يكون كونهما حال الطلاق بالحائض ايضا لكن مع قيام الاحتمال لا سيما في بعض النسخ
 حكاية قوله في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 بذلك ثم استدل لا عليه بان فيه جملة من الاخبار لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 الصريح واما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 اعتناء والده في الكتاب وهو كون الضابط في صحة طلاق الغائب ان يطلق بغيره في ذلك
 يعلم انتفاءها من طهر الواقعة في المدة المذكورة في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 القول بان المراد بالعلم هنا الظن الغائب ثم قوله في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 هذا القول بان فيه جملة من الاخبار لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 علم انتفاءها من طهر الواقعة في المدة المذكورة في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ

قلت نقول القول كقول هذا لا يفتقر ما يعلم بان انتفاءها من طهر الواقعة في المدة المذكورة في بعض النسخ
 طلاقا وان كانت حائضا حال الطلاق ان يكون فيه شبهة ولا يمتنع ذلك واما ان
 ذهبوا الى اوصاف المدة فبما في المسئلة المجرى فيها من التعلق وعدم امتداد النظر في
 فبعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 جواز تعلقها مع العلم بكونها حال الطلاق في جميعها بان الاخبار لا سيما في بعض النسخ
 ما استدلوا به في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 الطلاق على حاله وبعضها دل على اعتبار مدة التعلق في ما يظن من حالها حال
 وقت الطلاق في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 على مراتب الحوادث وانما هي اعتبار المدة المستند من بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 ولا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 هكذا في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 اعلم من انتفاءها من طهر الواقعة في المدة المذكورة في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 من الاخبار وانما هي بين مطلقها وبين مطلقها في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 ولم يثبت من الغائب مطلق الغيبة لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 المدة الحاضرة في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 وفي المدة الحاضرة لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 مع الحائض فيكون الغائب كونه مطلقا في الغائب لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 باعتبارها الحاضرة من غير وسائط المنع في الغائب انما هو مطلق المدة المذكورة في بعض النسخ
 عليها الاخبار لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 فانما الغيبة في استبراء انتفاءها من طهر الواقعة في المدة المذكورة في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ

القول الاول لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 مع زيادة اخرى في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 من بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 واما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 ان واحد من الاخبار لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 بان فيه جملة من الاخبار لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 ليكن حجة لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 قول من هذا في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 ثم اوضح القول في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 انتم اوضح القول في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 هو ان الضابط انتفاءها من طهر الواقعة في المدة المذكورة في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 المدة في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 اذا لم يثبت في كل من هذه وحمل عدم الانتفاء على ما لو غاب في طهرها في بعض النسخ
 وهذا التعليل في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 او لم يثبت في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 فتدليلنا على ان طلاقها مع العلم بالحائض في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 يقع القول في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 لما ذكره في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 من عتباته في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 فلهذا في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ
 نقول في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ لا سيما في بعض النسخ

١٧
 مجموع مخصوص من وجه واحد وانطلاق العائدين بجامع المحض في الجملة لم يخلو عن
 فلم يكن حكم استبرأهما واحدا ولا اعتبارا لاستبرأه في العائدين مقتضيا لاعتبار الطهرين
 هذه المحجة لاعتبار هذه الاخبار بالاعتبار العائدين وانما حكمها اعتبارا بطلان
 مع العلم بالمحض من غير علم بالاخبار بالطلاق لطلاق الحائض من غير علم
 من صحتها المحض في العائدين في الباقي كما لو خصها سابقا فاعتقد في الحكم كلف
 سند الحكم وهذه الاخبار وان كانت جرمها شاملة للعائدين وغيرهما الا انهما
 العمومين لاعتبار عدم الاخبار بالطلاق المنع من طلاق الحائض لعدم اخبارها بالطلاق
 تطبيق زوجة العائدين على كل حال لوجوب التوفيق بين العائدين لا تخصيص احداهما بالاعتبار
 خاصة بجمع من غير وجه وقد وقع الاتفاق على تخصيص اخبار المنع من طلاق الحائض
 بأخباره لان في طلاق العائدين بعد المدة المقررة على قدر ظرفه وكيفية انصافه
 نفسا كسوال الطلاق ويقتضي العلم بصحة هذا لاعتبار عدم المنع فيكون انصافا في
 اعتبار الاذن في طلاق العائدين على كل حال ويجمع بين العائدين بغير الامكان ويخص
 كل منهما بالاعتبار بخصيصه فاذا قيل تخصيص عدم الاذن في الطلاق العائدين بغير العلم
 المنع من طلاق الحائض يقتضي ايضا الترجيح من غير وجه ان يمكن ان يقال هذا مبني على
 بان اخبار المنع من طلاق الحائض بغير العلم بزوجته العائدين بغير علمها بالاعتبار
 المانع لاعتبارها بطلاق العائدين بغير علمه انفسا المدة المشترطة على كل حال فيكون ذلك
 الحائض على هذا الوجه جائزا وانما هذه المعارضة في محليها والعموم يحقق من الطرفين
 فلا ينعى الترجيح من غير وجه الا انما يمكن ان يقال سائر من العائدين انفسا طراح الله
 لا سيما في الترجيح وبقي الحكم بغير الطلاق يحتاج الى دليل شرعي لا سيما في الترجيح
 لم يكن فلا بد من دليل وكذا لا يصح ما صدر من اهلنا في الشرائع معتقده غير
 كاف في الحكم بالعقبة حتى ولو لم يجر المنة بالطلاق ولم يتحقق ذلك فيحكم
 الرخصة بما يملكه ان يعلم المولى ان قيل حكما الحكم بطلان الطلاق وحكم شرعي فلا بد

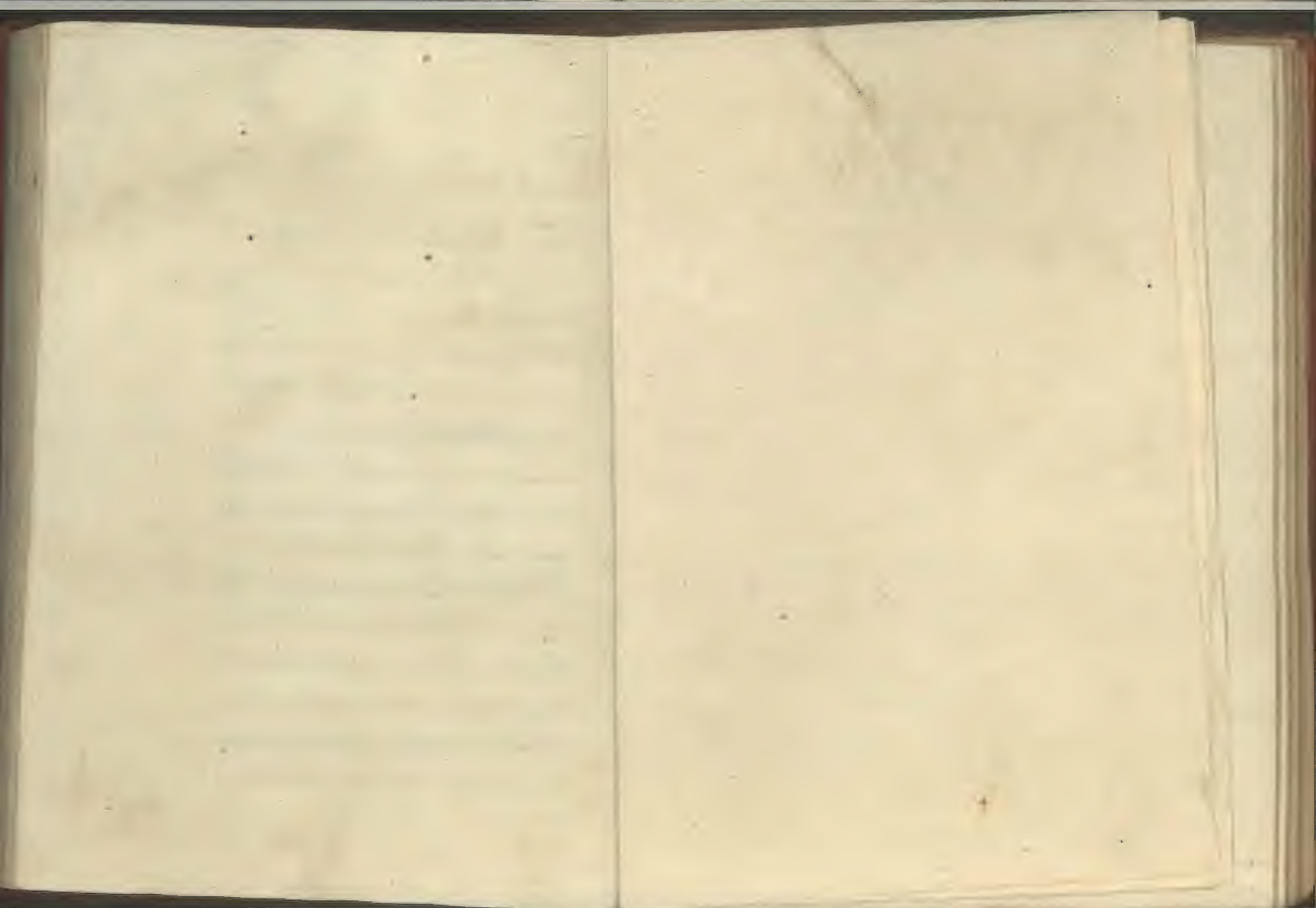
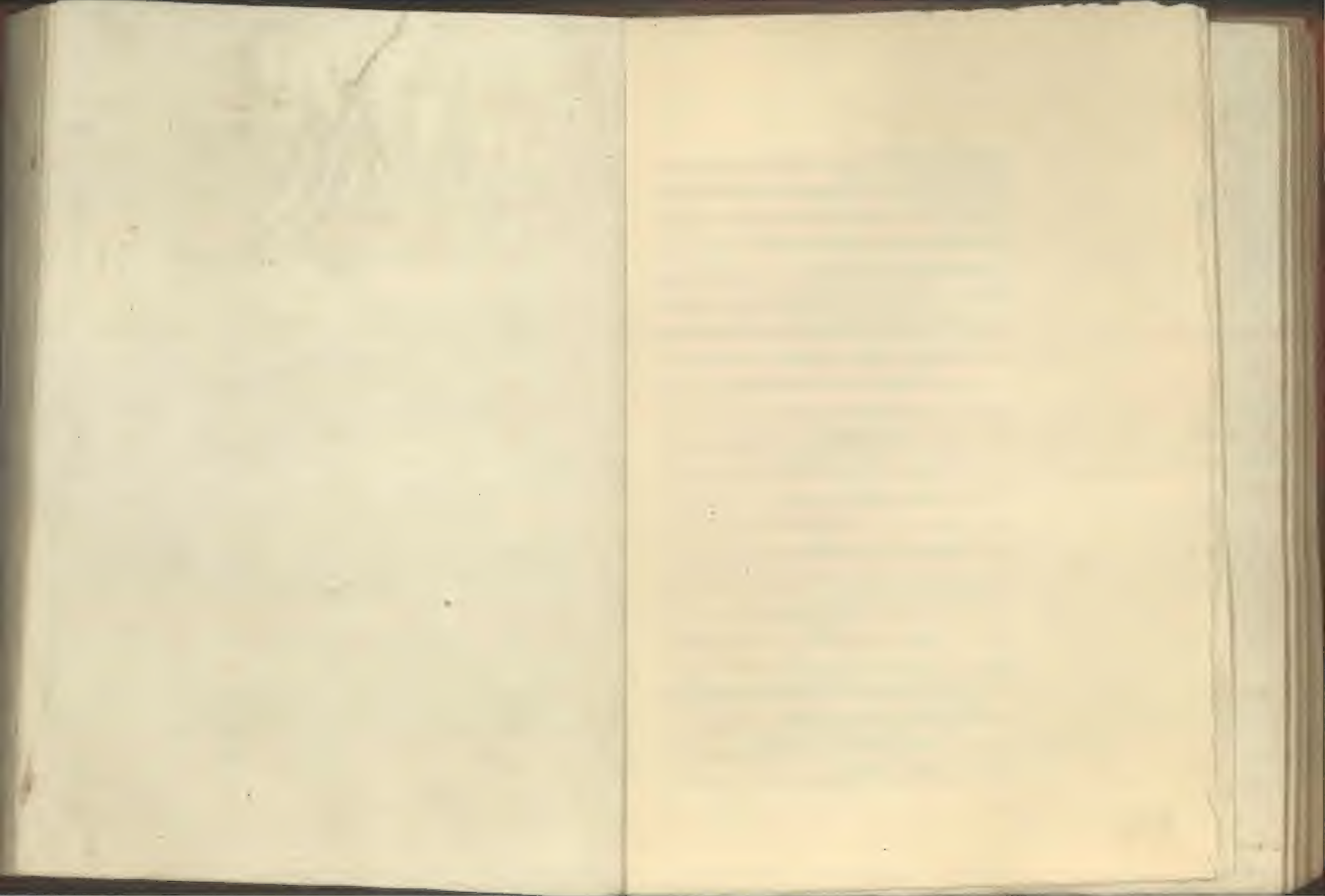
في

١٨
 من دليل شرعي كاجتماع المبرورين والعائدين معا مساو بان في الحكم الوضوئي المتقاربه
 للدليل فلو اختلفت المساواة بين الصحة والطلاق في ذلك انما هو الطلاق في الحكم
 السابقة المتقاربه على وجه التثنية في الميزان لاختلاف الحكم بالعقبة وبغير اعتبار
 الحكم السابق وتبعه فلا بد من دليل شرعي وجوبه في ذلك القول بالطلاق و
 مرجحه ومن هذا القدر كاف في اثبات الحكم الشرعي وان بقية الطرق لا خلاف
 مرجوح فان دعا الى الحكم بالزوجية الثابت بالكتاب والسنة والاجماع مثل هذا
 الاصل الجبر من ان الواقع ولا اذن فيحصل معها خروج عن العمدة ويعظم القول
 على الله تعالى بما لا يعلم قوله في الجواب عن زوجة الجمع بين الاخبار بالمعنى الثاني
 انما اذا امكن الحال في النصوص بين امرين في هذا الجمع بين النصوص غير معتبر في هذا
 التقدير بين فلا يميز كعدمها على الاخر وذلك لان بعضها دل على الجواز وطعنا
 وبعضها على الجواز بعد ذلك خصوصه فلو علم على الجواز بعد المدة فحين حال الطلاق
 على التعبد وتعدى انتقالها من طهر الى اخر وطعنا من النصوص المحض غير اطلاق صفة
 هذه الاخبار لعلها لا وجه لتقديرها في كون زوجة العائدين العائدين بالاعتبار
 وعلى انتقالها من المحض الى الطهر لم يكتف بغير انتقالها الى المحض فادلهما انما
 زوجة الحائض لا يقتضيها في انفسا المدة من النصوص المحض لمرادها ما نقلت عنه
 من المحض الى الطهر في جواب جيد لان الحائض بوجه الحائض في ذلك يقتضي الحائضا
 بها في كونها طاهرا من المحض صفا فالانتقال من طهر الواقعة الى اخر فلا بد من
 اجتماع الترتيبين لكن قد عرفت ان ذلك من النصوص غير واضح الا في الوجه الجمع بين
 اعتداف بغيره الشرع الاخر لا يقتضي الحائضا بوجه الحائض في ذلك فان قيل انما هو
 المذكور في ذلك انتقال من طهر الحائض لا بد لا كلف مجرد انتقالها من طهر الى اخر
 وقت الطلاق وانما يقتضيها في طهر الحائض بعد ذلك لا كلف لا بد لا كلف عليه
 التيقن بانها لا يحتاج الى دليل على صحتها فيكون الوجه بان لا كلف من وجهي التيقن

١٩
 قلنا قد عرفت عدم ذلك لاخبار على اعتبار انتقالها كاعتدافها مرارا وامادت على
 اعتبار المدة المبررة وانما استبعد منها اعتبار انتقالها من مناسبتة الحائض بوجه
 الحائض في اعتبار الترتيب في الحكم بالاعتداف لاعتدافها بسبب الجواز على العادة
 لها وهذا الترجيح يقتضي الحائضا بوجه يمكن ومن الحائض لكونه لا يعلم بصحة المنع
 طاهرا من الحائض بما في جرم اعتبار انتقالها من طهر الى اخر دون العلمان من المحض
 بغير دليل الا ان من الاحاد من اعتبار الجمع اولها الجمع ولا كلف بالاعتداف في
 على هذا في اصل الجمع بين الاخبار بالمعنى المبرور وغيره كانه مبني على ان الجمع بصير على
 هذه النصوص زوجة العائدين بغير علمها بالاعتداف فيحصل معها من طهر الى اخر صلا
 وهذا المنع غير جيد كما قد اوضحناه وما يردنا من السؤال والجواب ان لا كلف وانما
 التناقص في كرم التناقص في الجمع المذكور لاعتدافها في جملة اعتبارها انتقالها من طهر الى اخر
 الى اخر ولم يصير بعد ذلك كلفا صرا او انصافا فالتردد القول بان من علم بالمحض بعد
 الطهر لا بد لوجوب الحكم بغير طلاقها ولما هو مجموع هذا الصفة بغيره واضح الفساد فان
 اعتبار انتقالها من طهر الواقعة الى طهر اخر يخرج بها عن كونها حائضا بعد المدة الواقعة
 ان لم يعد انتقالها الى طهر الثاني الذي جعله شرط طهر الطلاق فلا يضر هذا القول
 اصلا وان كانا اثرهما جازان وجه اخر قد اشرنا اليه سابقا وخلاصة انما لا بد من
 علمه بالاخبار بعد اجمع عليها من طلاق زوجة العائدين بعد صحتها المدة المذكورة في
 الاخبار بالمعنى وهو قيل ما اذا كانت طاهرا او انصافا في المحض المتقيد على المدة
 وغيره يكون طاهرا جازا على كل حال في بعد صحتها المدة المذكورة في جعل هذه الاخبار
 مختصة بالاخبار بالمعنى المانع من طلاق الحائض وهذا القول له وجه ويرى بها
 كان بهما كل بل هو مشهور في جوارح الكتب الفقهية متداولا بين كثير من الفقهاء
 وان كان الحق خلاف ذلك ولكن الترجيح الذي هو كلف لا بد له عليه وكذلك لفظ الذي يقتله
 فخر الدين رحمه الله في شرحه وكلام ابن عابد في المذهب يمكن ذلك لغيره ايضا

في

انما قد عرفت ان في هذا القول لا بد من اعتبار انتقالها كاعتدافها مرارا وامادت على
 اعتبار المدة المبررة وانما استبعد منها اعتبار انتقالها من مناسبتة الحائض بوجه
 الحائض في اعتبار الترتيب في الحكم بالاعتداف لاعتدافها بسبب الجواز على العادة
 لها وهذا الترجيح يقتضي الحائضا بوجه يمكن ومن الحائض لكونه لا يعلم بصحة المنع
 طاهرا من الحائض بما في جرم اعتبار انتقالها من طهر الى اخر دون العلمان من المحض
 بغير دليل الا ان من الاحاد من اعتبار الجمع اولها الجمع ولا كلف بالاعتداف في
 على هذا في اصل الجمع بين الاخبار بالمعنى المبرور وغيره كانه مبني على ان الجمع بصير على
 هذه النصوص زوجة العائدين بغير علمها بالاعتداف فيحصل معها من طهر الى اخر صلا
 وهذا المنع غير جيد كما قد اوضحناه وما يردنا من السؤال والجواب ان لا كلف وانما
 التناقص في كرم التناقص في الجمع المذكور لاعتدافها في جملة اعتبارها انتقالها من طهر الى اخر
 الى اخر ولم يصير بعد ذلك كلفا صرا او انصافا فالتردد القول بان من علم بالمحض بعد
 الطهر لا بد لوجوب الحكم بغير طلاقها ولما هو مجموع هذا الصفة بغيره واضح الفساد فان
 اعتبار انتقالها من طهر الواقعة الى طهر اخر يخرج بها عن كونها حائضا بعد المدة الواقعة
 ان لم يعد انتقالها الى طهر الثاني الذي جعله شرط طهر الطلاق فلا يضر هذا القول
 اصلا وان كانا اثرهما جازان وجه اخر قد اشرنا اليه سابقا وخلاصة انما لا بد من
 علمه بالاخبار بعد اجمع عليها من طلاق زوجة العائدين بعد صحتها المدة المذكورة في
 الاخبار بالمعنى وهو قيل ما اذا كانت طاهرا او انصافا في المحض المتقيد على المدة
 وغيره يكون طاهرا جازا على كل حال في بعد صحتها المدة المذكورة في جعل هذه الاخبار
 مختصة بالاخبار بالمعنى المانع من طلاق الحائض وهذا القول له وجه ويرى بها
 كان بهما كل بل هو مشهور في جوارح الكتب الفقهية متداولا بين كثير من الفقهاء
 وان كان الحق خلاف ذلك ولكن الترجيح الذي هو كلف لا بد له عليه وكذلك لفظ الذي يقتله
 فخر الدين رحمه الله في شرحه وكلام ابن عابد في المذهب يمكن ذلك لغيره ايضا



الحمد لله على نعمته واعتصم من خلافه ومعه يشهد له من خطه ونفسه و
 على الله على صفة من من يشهد له ولا يصيبه الفرق من غير ذلك
الفرق ما طالع الله بناسيدنا التبرع النقيب في غير واحد وادلم يكنه
 وعلم كنهه فاني نوفي الله ومن يشهد ثبت في هذا الكتاب الزبانية
 من فرق ما بين الشيعة والمعتزلة وصل ما بين الحديث من الشيعة ومن هلك
 العدل من المعتزلة والفرق ما بينهم من بعد وبين الامامية فيما التزموا عليه من خلافهم
 فيمن لا اصول وذا في اصل ذلك ما حجبنا من المذهب المتروك من اصول
 الفريضة والعدل والنزول في اللسان من الكلام وما كان وما قاسه لبي ونعت
 رحمهم الله وما هو خلاف كرامتهم في المقال وما يوافق ذلك ذهب من اهل
 الحق

الاختزال في غيرهم من اصحاب الكلام ليكونا صلاصة ما فيما يقنع الله تعالى
 وبالله استعين على تبين ذلك وهو بطلان الموقف للصواب **الفرق**
 في الفرق بين الشيعة وما استبى به القشيع والمعتزلة فيما استحققت لهم
 الاختزال القشيع في اصل اللغة هو الاتباع على وجه التدين والولا للشيوع
 على الاطلاق قال الله عز وجل فاستغاثه الذي من شيعته على النجاس
 عدوه ففرق بين ما كان اسم بالخبر من فرق ما بينه في الولاية والعداوة
 جعل بين القشيع كاحد صاها هو الا يصير في الذكر في الكلام قال تعالى وانك
 شيعته لا يربهم فقفته له بالحق لا اتباع منه نوع عليه السلام على سبيل الا
 ومنه قوله فلان تكلم كذا وكذا فاشيع فلان كلامه اذا صدق فيه واتبعه
 مما يدين من هذا الحق قيل ان اتبع المسافر وما هو مشيع لغيره فلا ين
 كل شيع لغيره على حقيقة ما ذكرناه من الاتباع يستحق التسمية القشيع ولا يقع
 عليه اطلاق اللفظ بل من الشيعة وان كان متبوعه محضا او كان مبطالا
 ان يسطر علانية التعريف الحق في اللفظ واللام ويضاف بلفظ من التمييز
 فيقال هو كذا من شيعته بخامسة او من شيعته بخامسة العباس ومن شيعته فلان
 او فلان ما اذا واصل في علاقة التعريف فهو على التمييز كما لا يخفى

امير المؤمنين صلوات الله عليه على سبيل الاكراه والاعتقاد كما امر به بعد
 الرسول على اهل بيته والاهل والحق كرامة من قد عرف في مقام الخلافة
 وحيد في الاعتقاد شيوعا لهم غير تابع كاحد منهم على وجه الاكراه والفرق
 على ذلك عرف الكفاية ومعه وهم منه في الاطلاق ومعه كل مخاطب منه
 الخطاب في شيئين هذه الفرق دون من سواها من يدعي استحقاقه في الخطاب
 ما شرجه وكما يتم الرتبة له الخطاب بذلك السلام على الاطلاق وذكر الشيعة
 والابان والصلوة والركعة والنج والصيام وان كانت هذه في اصل
 اللسان غير مفيد لما مر به من الشيعة وضيق الفرق فيما على البيان في ذلك
 ومنوها ما حصل عليه كالتناقض من فرق الخواارج عن هذه التسمية وخرجهم
 عن استحقاقها وجعل من اطلقها عليهم بذلك اللفظ واللام وان كانوا اتباعا
 وعلى سبيل الاكراه كخرج عن استحقاقها ايضا اهل البصرة واتباعهم
 ومن بعد عن نصرة امير المؤمنين عليه السلام وان كانوا اتباعا كما مر هدى
 عند اهل الخلاف ومظهر من العداوة مع الحق كانه يعلم بهذا الاعتبار ان
 التبرع القشيع على الفرق الذي ذكرناه وان كان اصلها في اللسان في
 من الاتباع كما لا سلام على اهل بيته عليه والخاصة وان كان في

اصل اللغة اما لشيعة اليهود لا استقلالها بالرسول عليه السلام ولا يستحق
 الضم له وتسلم ويحق الجرح كاشفيا لها انما اشركت كل مسلم لغيره
 يستحق على صفة اللغة لكونهم خرجوا عن استحقاقها لاصار على اهل بيته
 وتخصصت به دون من سواها للفرق ولا استمرار وهذه الجملة كاشفة فيما
 اجتهد وان كان شرعا يفسح ويقاوم فيه البيان كما عدا لاهل البيت من الذين
 فيما سواه وقد افردنا المسئلة استقصينا فيها الكلام واذا ثبت طريقتنا بالحق
 بالفتن كما وصفناه وجوب الانانية والريادة والجمهورية من جوارحنا
 فرقا لا تترك نظامهم منها هو اصولهم على موجبها ولم يخرجوا عنها وانما هو
 اليها وفاقا بينهم او خلافا في اعراض الاعتقادات وخرجت المعتزلة والكبرية
 والخواارج والخوارج عنها التبرع من مصانع الذي وصفناه ولم يظلم فيها
 وفاقا بين وجهته لغيره سواء كانا ما كان **الفرق** ما بين المعتزلة وما يستحق
 من اسم الاختزال هو ليقع على هذا القول بالميزان بين المعتزلة وما
 احده واصل يعطى من المذهب ونصب من الاحتجاج لغيره من
 بن عبيد ووافقه على التدين به من قال بها ومن اتبعه عليه الاختزال
 الحسن البصري واهل بيته والفرق من منزلة فضلهم الناس المعتزلة كاختزالهم

٥
على الحسن بعد ان كانوا اهل البيت وقرروهم بما ذهبوا اليه من هذه السنة
من جميع اكاثر وساير العلماء والفقهاء في ذلك الوقت بالاعتزال ولا كان على
فرق من الناس في واقف المعتزلة فيما تذهب اليه من التزات بين المعتزلة وال
معتزلة على الحقيقة وانهم في ذلك وقتا فاجابهم من اصل الامراء وعلية
اسم الاعتزال ولم يخرجهم عنه ونوخته كما لا يذهب اليه جمهورهم من المعتزلة
يصدق اسم التشيع ويطلب عليهم من ان باقية امير المؤمنين عليه السلام على
ما قدمناه وانهم في ذلك من الاعتقاد ما يكون كثير من الشيعة وباباه و
لذلك صار من جملة من كان معتزليا وان كان بالحق والمادية على خلاف
جمهور اهل الاعتزال وكان هشام بن الحكم شيعيا وان خالفنا الشيعة كانت
في اسماء الله تعالى وما ذهب اليه في صفات الصفات **باب**
الفرق بين الامية وغيرهم من الشيعة وما اصابها من الاكاذب والاشعة
للهي ببالامية ووصف الفرق من الشيعة بالامية فهو علم على من
دان بوجودها كما ترو وجودها في كل زمان واوجب النص على الحق
والكمال لكل امام ثم حصر الامية في ولدا الحسين بن علي عليهما السلام و
سائر اهل الرضا على بن موسى عليهما السلام لا ينطق كان في الاصل
ع

ما كان
من
الشيعة

٥
على الحسن داف من لا يقول بما ذكرناه دون التخصيص بان قال في كافيته
بما وصفناه فانه نقل من اصل لا يستحق فرق من معتقدي القبا
باجاديت لهم باقا وطل احد فرها انقلت عليهم في الاستعمال دون الوصف
بالامية وصار هذا الوصف في عرف المتكلمين وغيرهم من الفقهاء
على من ذكرناه **باب** **الفرق بين الامية وغيرهم من الشيعة**
بنايطا لب والحسن والحسين وزيد بن علي عليهم السلام وبما امكن في الحق
دعا الى نفسه ووصف على تامل اهل التور من اصل العلم والحق وكيفية
على تحريم السيف للجهاد **باب** **الفرق بين الامية وغيرهم من الشيعة**
باب **الفرق بين الامية وغيرهم من الشيعة**
كل زمان من امام موجود يخرج اصغر رجل على عبادة الكافرين ويكون
تمام المصلحة في الدين واجتمعت المعتزلة على خلاف ذلك وجاز خلق الاما
الكثيرة من امام موجود وشاكرهم في هذا الرأي وخلاف الامية في الخارج
والزيدية والرجزية والفاطمية المتسوية الى الحديث وانفتحت الامية على
امام الدين لا يكون الامم صورا من الخلاف لله تعالى بما يجمع علوم الدين
كلما في الفضل باس من الكل بالفضل عليهم في اكلها لا التي يستحق بها

٧
باب **الفرق بين الامية وغيرهم من الشيعة**
ذلك وحده ان يكون الامية خاصة في الماطن ومن يعارض في الامم ولا
يجوز الفضل ولا علم الدين **باب** **الفرق بين الامية وغيرهم من الشيعة**
المعتزلة صامها الا بالفضل عليه والتوقيف **باب** **الفرق بين الامية وغيرهم من الشيعة**
والمرجزة والفتن من اجاب المحدث على خلاف ذلك واجازوا الامية فيمن كان
مجتزلا ولا نص عليه ولا توقيف **باب** **الفرق بين الامية وغيرهم من الشيعة**
عليه والفي في هاشم خاصة ثم في علي والحسن والحسين ومن بعد في
ولدا الحسين دون ولدا الحسن عليهما السلام الى اخر العالم واجتمعت المعتزلة
ومن ذكرناه من الفرق على خلاف ذلك واجازوا منهم الامية في حاشية
الا فانه في غير هاشم واجازتها الى بني فخر ولدا الحسين عليه السلام
وانفتحت الامية على ان رسول الله صلى الله عليه واله استخلف امير المؤمنين
عليه السلام في حق ترويض عليه بالامية بعد وفاته وروى من نفع ذلك
فقد دفع فرضا من الدين واجتمعت المعتزلة والخوارج والمرجزة والبرية
والخوارج والنسب الى الحديث على خلاف ذلك وانكروا النص الذي صامه
عليه ولا يخط امير المؤمنين عليه السلام ورفضوا ان يكون الامام بعد الامام

٨
على المسلمين وانفتحت الامية على ان النبي صلى الله عليه واله نص على الامية
الحسن والحسين عليهما السلام بعد اير المؤمنين عليه السلام وانما
ايضا نص عليهما كاخى الرسول صلى الله عليه واله الطاهرين واجتمعت
المعتزلة ومن عدناه من الفرق سوى الزيدية بالخارجية على خلاف ذلك
وانكروا ان يكون الحسن والحسين عليهما السلام امامة بالفضل والتوقيف و
انفتحت الامية على ان رسول الله صلى الله عليه واله نص على علي بن الحسين
وانا باه وحده عليهما السلام نصا عليه كاخى الرسول عليهم السلام وانما
بذلك اما المؤمنين واجتمعت المعتزلة والخوارج والزيدية والمرجزة والفاطمية
المنعوتة لاجاب المحدث على خلاف ذلك وانكروا باجمع ان يكون على
بن الحسين عليهما السلام اما بالامية ما يوجب الامية لاحد من المسلمين و
انفتحت الامية على ان الامية بعد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انتشرت
اما ما خالفهم في ذلك كل من عداهم من اهل السنة والجماعة في ذلك مع خلا
الجمهور ظاهرة من حجة القياس العقل والمنع المرجحة البرهان الجلي الذي
يفضه التسليم به اليقين **باب** **الفرق بين الامية وغيرهم من الشيعة**
وانفتحت الامية وكثير من اليد على ان التفتيح على امير المؤمنين عليه السلام

9 ضلالا فاستوفى وانهم باخبرهم امير المؤمنين عليه السلام عن مقام رسول
 الله صلى الله عليه واله وصحبه اجمعين في النار فظلمهم فظلموا وعلقت
 المعتزلة والخوارج وجعلوا من الزيد المرجئة والخوارج على خلاف ذلك
 وادعوا بكلام القوم وزعموا انهم لم ينفقوا لهما امير المؤمنين عليه السلام و
 انهم من اهل البيت الا انهم خرجوا من الجماعة والجمعة الا انهم زعموا انهم
 وزعموا انهم على الحق في جميع احوالهم في الدين لا ينفقوا على امير المؤمنين عليه السلام
القول في محاربة امير المؤمنين عليه السلام وانفقوا كلاما في الزيد
 والخوارج على ان الناكثين والفاصول من اهل البيت والناكثين اجمعين كما هو
 ضلالا ليعرفوا خبرهم امير المؤمنين عليه السلام وانهم بذلك في النافذة
 واجتبت المعتزلة من اهل البيت منهم وليا نائب والمرجئة والخوارج من اصحاب
 الحديث على خلاف ذلك فنفقت المعتزلة كما نفاها من حسنة واجتهدت من
 المرجئة وطائفة من اصحاب الحديث انهم ضالون ليسوا بجاهل وقطعت المعتزلة
 من بينهم على انهم لعنهم في النار فظلموا وقال باقي المرجئة من اصحاب الحديث
 انهم لا ينفقون اسم الكفر والمنسوق وقال بعض هذه الزيدية انهم كانوا
 مجتهدين في خبرهم امير المؤمنين عليه السلام وهم بذلك مطمئنين وعليه
 الجواب

10 ما عرفت وقال البعض الاخر ان الله تعالى عاصي الامم ليسوا باعتق
 ولا يقطع على انهم الصواب يستحقون وعزموا اصل الزيد وعزموا من عاصي
 من بين كافة المعتزلة ان طاعة الزيد وعاصيته ومن كان في خبرهم وعليه
 ابطاله والحقن والحقن عليهم السلام ومحمد ومن كان في خبرهم كما هو
 وغيره من المهاجرين ووجه الانصار وطائفة اهل بيعة الرضوان كانوا في
 اختلافهم كالمعتزلة وانما هذه الطائفتين ضالان ضلالا فظلموا في
 النار كما انهم لم يفعلوا ايسل وانفقوا كلاما في الزيد وجماعة من اصحاب الحديث
 على ان الخوارج على امير المؤمنين عليه السلام المارقين من الدين كما هو خبرهم
 عليه وانهم في النار بذلك فظلموا واجتبت المعتزلة على خلاف ذلك وسعوا
 من اكلهمهم واقضوا في قلوبهم على القيس والوجوه اعلم ان الطائفة
 ذنبتا المرجئة وباقي اصحاب الحديث انهم ضالون يخاف عليهم العذاب ويحاربون
 لهم العفو والتواب ودخل جنات النعيم **القول في حديث جابر** ان
 ومكره ما وجب الله تعالى الامتناع من فرض الطاعة انفقوا كلاما في
 من انكر امامه احد من ائمة وعهدا واجبه الله تعالى من فرض الطاعة فهو كما
 ضال حتى يظفر في النار واجتبت على خلاف ذلك وانكروا كثر من كراهه
 المقر لهم

القول في حديث جابر
 ان من كفر
 بامير المؤمنين
 عليه السلام
 فهو كافر

11 وحكموا بعضهم بالنسب فحاشا لبعضهم جادون النسب من العصابات
القول في ان النسب لا ينفك عن الدين وان التكليف لا يقع الا بالدين
 وانفقوا كلاما في ان العقل يحتاج في عمله وساجه الى السمع والغير
 منفك من سمع غير العقل على كيفية الاستدلال وانما لا بد في اول التكليف
 وابدا في العلم من رسول الله صلى الله عليه واله فاجتبت المعتزلة
 والخوارج والزيدية على خلاف ذلك وزعموا ان العقل يعمل بمجردها من
 السمع والتوفيق الا ان البناديين من المعتزلة جاسمة بوجوه الرسالة في
 التكليف ويحالفون كلاما في انهم في ذلك لا ينفقون خلافا لاجل الامية
 ويضيفون الى علمهم بما وصفناه **القول في الفرق بين الامية والاسلام**
 وانفقوا كلاما في ان كل رسول جوي وليس كل جوي رسول وقد
 كان من اعيان اهل البيت وحفظوا شرائع الرسل وحفظوا في العلم والاسماع
 الشريعة من حقبة امتنا عليهم السلام بالبرقة ودون ان يكون العقل انما هو الذي
 محمول على النسخ الذي حصل له كراهه من ان يتبعوا عليهم السلام وانفقوا
 على جوارعهم في جوارعهم من تقدمه وان لم يستأنفوا او لم يكن
 بنوع من سلف وان لم يقر من غير ذلك فرضوا واجتبت المعتزلة على خلاف
 هؤلاء

12 هذا القولين ومع كلاما في انهم جاسمة من المرجئة وكافة اصحاب الحديث
القول في انهم من اهل البيت على الله عليه واله واصحابه اجمعين
 الله عليهم انفقوا كلاما في انهم من اهل البيت الله عليه واله من اهل
 ادم الى عهدنا من بعدنا المطالبين بامير المؤمنين عليه السلام ومحمد ومن اهل البيت
 في ذلك القرآن والاخبار والاصح وجعل الذي يراى عين تقوم وتقبل
 وقال رسول الله صلى الله عليه واله ان من سخط من اصحابنا اظهروا من
 الانهار المطهرات حتى يخرجني في عالمكم هذا واجمعوا على انهم ابا طالب
 محمد وآله مات مؤمنا وان استرقت وهب كانت على التوحيد والتمسك
 في جملة المؤمنين وها هم على هذا القول جميع الفرق من حسنة بد يا
القول في الجنة والملا وايضا القرآن وانفقوا كلاما في وجوب
 حجة كثير من الاموات الى الدنيا قبل يوم القيمة وان كان بينهم في بعض
 اختلاف وانفقوا على اطلاق لفظة الباقى وصفه الله تعالى ان كان من جملة
 السمع ووزن القياس وانفقوا على انهم اهل الطلاق والحق في كثير من الف
 القرآن وعدوا فيه من فوجيا التبريل وسنة النبي صلى الله عليه واله
 واجتبت المعتزلة والخوارج والزيدية والمرجئة واصحاب الحديث على خلاف

القول في انهم من اهل البيت
 والاسماع
 والحق

١٣ الامامية في جميع ما عدا ما **القول في الرد** انفقنا الامامية على ان

بالجود في النار متوجرا الى الكفار خاصته وليس يترك الذنوب من اصل
المرتبة بالله تعالى ولا كما قررنا من انفسه من اصل الصلوة ووافهم على هذا
القول كانه المرتبة سوى محمد بن شبيب واصحاب الحديث فاطمة واجبت
المعزلة على خلاف ذلك ونزعم ان الوعيد بالخروج في النار عام في الكفار
وجميع فساد اصل الصلوة وانفقنا الامامية على ان من عذب بدني
اصل الامامية في المرتبة والصلوة لا يخلد في النار ويخرج من النار الى
الجنة فنعلم انها على الروام ووافهم على ذلك من عدا ما واجبت المعزلة
على خلاف ذلك ونزعم ان لا يخرج من النار احد جعلها للنار **القول**
في الشهادتين وانفقنا الامامية على ان رسول الله صلى الله عليه واله
يشهد يوم القيمة جماعة من مركبي الكفار من استولوا من المؤمنين على
يشهد في اصحاب الذنوب من شيعته وانما عمدة العدل عليهم السلام يشهد
كذلك ونحكي الله شفاعة كثير من الخطيئين ووافهم على شفاعة الرسول
عليه السلام المرتبة سوى محمد بن شبيب وجماعة اصحاب الحديث واصحاب
على خلاف ذلك ونزعم ان شفاعة رسول الله صلى الله عليه واله والاطيعين

نور

١٤ روز العاصين وانه لا يشفع في سخط العقاب من الخلق اجمعين **القول في**

الاعمال الاكسام وانفقنا الامامية على ان مركبي الكفار من اصل المرتبة
والاقرار لا يخرج بذلك عن الاسلام وانه مسلم وان كان فاسقا امامه
من الكفار والاثام ووافهم على هذا القول المرتبة كانه واصحاب الحديث
فاطمة ونزعم ان الذين يدعون واجبت المعزلة وكثير من الخوارج والزيدية على هذا
ذلك ونزعم ان مركبي الكفار من كونه فاسقا ليس بمؤمن ولا مسلم وان
ضم الى نفسه كل بعدا تركه من الطاعات **القول في الاسلام** وانفقنا
الامامية على ان الاسلام غير الايمان وان كل مؤمن فاسق ولا مسلم وليس كل مسلم
مؤمن وان الفرق بين هذين المؤمنين في الدين كما كان في اللسان ووافهم
على هذا القول المرتبة واصحاب الحديث واجبت المعزلة وكثير من الخوارج و
الزيدية على خلاف ذلك ونزعم ان كل مسلم مؤمن وانه لا فرق بين الاسلام
والايمان في الدين **القول في الرد** وانفقنا الامامية على ان قبول التوبة
تفضل من اصفح قبل وليس بواجب في القول اسقاطها للسلف من استحق
العقاب ولو كان السمع ورد باسقاطه كجاء في القول بغيره في الناس على
شرط الاستحقاق ووافهم على ذلك اصحاب الحديث واجبت المعزلة على

١٥ خلافهم ونزعم ان التوبة مسقطه للسلف من العقاب على الوجوب **القول**

في اصحاب البدع انفقنا الامامية على ان اصحاب البدع كلهم كفار وان على
الامام ان يستبهم عند التمكن بعد التوبة لهم واقامة البينات عليهم فان
تاجروا من بدعهم وداروا الى الصواب ولا قتلهم لو دهم عن الايمان وان
من مات منهم على تلك البدعة فهو من اصل النار واجبت المعزلة على خلاف
ذلك ونزعم ان كثيرا من اصل البدع فساق وليسوا بكفار وان فهم من لا
يتقرب بدعهم ولا يخرج ما حرم الاسلام كالمجته من اصحاب الحديث
والشيع من الزيدية الموافقة لهم في اصول وانما الفروع في صفات
الامام **القول في الصفات** **القول في الامام** **القول في الصفات** **القول في الصفات**
انفقنا الامامية على ان ابياه اصف وجعل رسول الله افضل من الملائكة
ووافهم على ذلك اصحاب الحديث واجبت المعزلة على خلاف ذلك ونزعم
نعم الجمهور منهم ان الملائكة افضل من الانبياء والرسول وقال فيهم من
سوى من ذكرناه بالترقية فتنزل احد الفرقين على الآخر وكان اتفاقا
في هذا الباب ما عدا صفات واجامهم على خلافه المنع بمقتضى الانبياء
على الملائكة عليهم السلام حسب ما شرناه **ابن جعفر** **القول في الصفات**

نور

نظروا في ما لم يأت به اثار عن ائمة الهدى من الهمم عليهم السلام وذكرنا
وافي ذلك مذهب من اصحابنا المتألات **القول في التوحيد** **القول في التوحيد**
وجعل واحد في الالهية والازلية لا يشبهه شيء ولا يجوز ان يماثله شيء
وانه في الضمنية لا ثاني له على الوجه كلها والاصحاب وعلى هذا التمسك
اصل التوحيد لان شذ من اصل التوحيد فانهم اطلقوا القادر والخالق
في معناه واحد وجعل من اصل البصر يعرف بالاشهرى في خلافه
فيما لم يأت به من احد من معانيهم فيما وصفناه ونزعم ان الله عز وجل
صفات قديمة وان لم يزل معان لا هي جو ولا يخرج من اجلها كان متحقا
لوصف بان عالم هي قادر ومع جميع بصيرت كل مريد ونزعم ان الله عز وجل
قديم ومعهما قديم وبما قديمين وان هذه كلها الزلية
قد ما وهذا قول لم يسبقه اليه احد من صفات التوحيد فضلا عن اصل الاسلام
القول في الصفات **القول في الصفات** **القول في الصفات** **القول في الصفات**
فان الله وعالم نفسه لا يمتد كلامه اليه الشبهة من اصحاب الصفات
والاصول المختلفة كما ابدع ابو هاشم الجبائي في فارق سائر اصل
التوحيد ومركبيها شاع من قال اصل الصفات وهذا منه كما لا يخفى

٢١
عزيت ليدى ناول الالجاب والمعتزلة بأسرها قرائن أهل الكافة في ذلك
وهو بما المرجحة وكثير من الخواص والزيدية وطوائف من أصحاب الحق
وخالف فيه المشبهة وأخلف من أصحاب الصفات **القول في الرد على المعتزلة**
الخلق وأولاه الله تعالى عدد أن خلق الخلق لعبادته وأمرهم بطاعته و
نماهم عن معصيته وعلمهم بمبدأه بديانهم وأنهم يفضل عليهم بألا حاق
لم يكلفنا هذا إلا لأن الطاعة ولم يأسر إلا بأجل علينا الاستطاعة
لا حب في صنعه ولا نفاق في خلقه ولا نعيم في منكره من شدة
عباده في أفعالهم وتعالى عن اضطرارهم للأفعال لا يديننا إلا على
تسبب فعله ولا يلزم عبدا إلا على تسبب صنعه لا يظلمه تعالى شيء وإن كان
حسنه فضلا عنها ويؤتى من لدننا من أعظمها وعلى هذا القول جمهور أهل
الكافة وبه تواترنا تاريخ الأئمة من آل محمد عليهم السلام والمير فيجب
المعتزلة بأسرها الأضراس منها وأنها دهرية وكثير من المرجحة وجماعة
من الزيدية والحكمة ونحو من أصحاب الحديث وخالف فيه جمهور السادة
وبما أن عددنا من دعوا الله تعالى خلق أكثر خلقه لمعصيته وحسن
بعض عبادته بعبادته ولم يعمهم بنعمته وكلفنا أنهم لا يطيقون من عظمته

٢٢
وخلقنا هذا ليجتمع ويشهد بها العصاة على ما فعلنا بهم من معصية لئلا يمس
بالم يرد وعقوبها أراد وقصص نعلم العباد واجب الصفاء وكوم من أكثرها
الرشاد تعالى الله عما يقول الظالمون من هولاء كثير **القول في الرد على المعتزلة**
الخلق وأولاه الله تعالى عدد أن خلق الخلق لعبادته ويجدون وتحت
ويستوفون ويكشون ولا أعلن القول عليهم بأنهم يخلقون ولا أقول أنهم
ولا أعتقد ذلك ذلك فيما ذكر الله تعالى ولا أجاد منهم من أضعف من القول
وعلى هذا القول إجماع الكافة والزيدية والبعثية من المعتزلة وكثير
المرجحة وأصحاب الحديث وخالف فيه البصريون من المعتزلة وأطلقوا على
العباد أنهم خالقون فخرنا بذلك من إجماع المسلمين **القول في اللطف**
الاصح وأولاه الله تعالى لا يفعل بعباده ما هو مكلفون إلا الصالح
الاشياء لهم في دينهم وديانهم وأنه لا يوجبهم صلاحا ولا نقاوا ولا
اغناء فقد حصل به الأصح في التعمير وكذلك من أقرع ومن أصر وأمر
فالقول فيه كذلك **القول** أن ما أوجب أصحاب اللطف من اللطف إنما يجب
من جهة المجود والكرم كما من خلقنا العدل وأوجبنا ذلك لم يعقله بكم
ظلالا **القول** أن من علم الله تعالى أن خلقه وكلفه لئلا من ولا آمن أحد من

٢٣
أحد من الخلق خلقه أو بعبادته أو بخلقهم أو بصل من أفعالهم لا أنفع به شيء
منه فخرنا خلقه ومن علم أن آيات من معصيته لم يجران بغيره وإن
عد لا يوجب الله وجوده وكوم يوجب ما وصفه ونقصه بركه بكون
من خلقه لا يستلزم تسليق وصف الحب به أو الجمل والحاجة وهذا القول
جمهور الكافة والبعثية من كافر من المعتزلة وكثير من المرجحة والزيدية و
البصريون من المعتزلة خلاصة الجيرة وتقوم في الخلاف عليه **الرد على**
ابتداء الخلق في الجنة أقول أنهم لم يكن جازا ابتداء الخلق في الجنة على وجه
التعظيم من غير خلقه لأنه كان يكون انقطاع الخلق عن الله تعالى من أن يخلق
اطاع على النعم الحق على الكمال الذي هو الحق وأجل وأسمى من التفضل
بالنعم والله سبحانه أكرم من أن ينطق أحدا من نفع أو نصيبه فلا ضرورة
أفضل له وأصل في التعمير كان ذلك لا يفسد إلا من جعل حصة ذلك أو يحتاج
له من عباده وجل والله تعالى في هذه الصفاة خلقا كبيرا وهذا ما ذهب إليه
الكافة وبه تواترنا تاريخ الأئمة عليهم السلام والبعثية وجمهور من المعتزلة
والصوفيون من البصريين منهم ما أقول بالحق عليه وفيه في هذا الخلاف
الجيرة والشيعة **القول في المصنعة** وأولاه الله تعالى أن يخلق

٢٤
كأن العرفية بأفيا شريعهم السلام وكل غائب وأنه لا يجوز أن اضطرار إلى
معرفة شيء ما ذكرناه وهو في كتب كثير من الكافة والبعثية من المعتزلة
خالفه وخالف فيه البصريون من المعتزلة والجيرة والخمسة من أصحاب الحديث
القول في الرد على المعتزلة الأصح فضل جميع وأولاه الله تعالى
خلا للعدل كرم لا يديننا هذا إلا على ذنب الكسب وجمهم أجبره وتبعه ما
فإن كبره وهذا ما ذهب سائر أهل التوحيد سواهم من معتزلة وغيرهم
بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي فاما الجهم من معتزلة فانه كان يزعم أن الله يبدع
من اضطرار إلى المعصية ولم يجعل له تدبره عليها ولا على تركها من الطاعة وأما
عبد السلام الجبائي فانه كان يزعم أن العبد يتعطل من فعل الخير والشرع معا
ويخرج عن الفضل والترك جميعا فينبذ به الله سبحانه عن أن يفعل الواجب
أن لم يكن يجره به من اضطرار شيئا أو يصل به شيء وهذا القول لم يقبله إليه أحد
من أهل التوحيد وهو في التبع كذهب جمهم وفي بعض الوجوه اعظم **القول**
في عصاة أولاد عليهم السلام أقول أن جميع أبنائه الله صلوات الله عليهم
من الكافة قبل النبوة وبعد ما واصلت من السماوات كلها وأما ما كان من
صغير لا يتصف به على ما نزل وقدمه منهم قبل النبوة وعلى غير التمدد وتسع منهم

٢٥ بعد ما على كل حال وهذا هو مذهب جمهور الأئمة والفرقة بأمرها مخالفت
فيه **الخون في عصية** **باب** في الله عليه والخاصة والقرآن فينا
عجل في الله عليه والرسول بعض العجز وجل من خلقه الله تعالى في أن
يقصده ولا يتم له إلا ولا ذنب في الله عليه والقرآن فينا والفرقة
القرآن وتوافق الخبر في الله عليه السلام وهو مذهب جمهور الأئمة و
الفرقة بأمرها مخالفت في ما يتفق به أفضل الخلاف من قول الله تعالى في
الله عليه وأتقوا ما آتاكم من أوامره وأطيعوا ما أمر الله به ورسوله
فيما يخبر على مخالفت ما ذكرناه فإنه لا يبل عندنا من رجوع والمرحاض عند
عليه السلام في ذلك القرآن بما تدور فضاه في الجمل اسم الله العظيم وأمر
بما أمرنا بهكم وما خفي عنكم من ذلك كل عصية وفي **باب** **القول**
في حجة الجاهل القرآن والقرآن حجة ذلك هو الصواب من الله تعالى
كأهل القضاة واللجان من العارضة للشيخ عليه السلام مبتدئ في النظام
عند تحديدهم وحصل الضمير في أن بيان مبتدئ كان في مقدورهم
ولا يلحق به عليه السلام واللفظ من الله تعالى مبتدئ في العرف حجة في
أخر ما في وهذا من أوضاعهم في أن الجاهل والجهيلان وهو مذهب
الجمهور

والمال فيه جمهور اصل القول في النور **اي** بفضل او استحقاق **ع**
واقول ان قيل النور بفضل من الله تعالى من انفسه بكونه اصل جميع
عاشته واجتماع الخلال الموجبة في الحكمة بمرتبة في التفضل من ربه فما
التعظيم عند القيام بالنور والتجمل وقرن الطاعة وذلك يتحقق بطلان
ذكرناه وهذا مني حسب من اصل الامانة بجميع نعمها واصل التفضل بها و
انما خالف فيه اصحاب السامع المشرك والمالاة مع غيرهم واعتبر على ذلك
من شك في الامانة بوجوه ومن بينهم بامر من المؤمنين الى الكلام بمكروا
العترة على القول بالتفضل بها وادعوا الحديث بامرهم على مثل المثال
القول في الامانة **اي** بفضل من الله عز وجل ام استحقاق واقول ان
تلك الامانة في من التفضل به على الامام كالنور على مائدة من المثال
والتعظيم المشرك والمال والتجمل والطاعة معنى بغيره القيام باكفائه من
الامال وعلى علمه الرافعة منه ايضا لا مجد حال وهذا مذاهب الجور
من الامانة على ما ذكرت من النور وقد خالف فيه من من عدت من وجه
فيه جمهور المعتزلة ونسبوا اصحاب الحديث **القول في فضيلة التعظيم** **العلم**
واقول ان الامانة للعلمين مقام الانبياء عليهم السلام في تعظيم الامام وان

٢٩ يصرح بانهم ليسوا بغيره بل يكونون قبل كونه وليس ذلك واجب
في صفاتهم ولا شرط في ما هم وانما اكرمهم الله تعالى به وعلم اياه اللطف
في طاعتهم والملك بايمانهم وليس ذلك واجب عقدا لكن وجوب لهم من جهة
الجماع فاما اطلاق القول عليهم بانهم يعلون الغيب فهو كقولنا ان الله لا يورث
بذلك انما يستحقه من علم الاشياء بنفسه لا يعلم مستفاد وهذا لا يكون
الا بعد جعل وعلم في هذا جملة اصل الا ما ذكرنا من انهم من القوة
واستحقاقهم من الملائكة **القول في جواب ما ذكره من انهم ليسوا بغيره**
والجواب ان قولنا انهم من رتبة الملائكة وان كانوا من رتبة
انبياء فضلا عما هو جليل الام موسى انما من رتبة نبي الله صلى الله عليه وآله
في الموضع لا يخاف ولا يخفى انما راد ذلك وجعلهم من الرتبة من رتبة
ذلك الموضع وعلمت عليهم ولم تكن نبيا ولا رسولا كما انهم كانوا من
عباد الله الصالحين وانما سميت رتبة الملائكة عليهم والاشياء انما هي
على المنزلة من ذلك اتفاق على ان من رتبة ان بعد نبينا صلى الله عليه وآله
الذين قد اخطأوا وكفر بوصول العلم بذلك من رتبة الملائكة عليهم من جهة
البصيرة والاعتراف بالاصل او كما ما بينا جميعا على ما ذكرنا في بيان ذلك

٣٠ خلاف ما قاله القائلون انهم ليسوا بغيره بل يكونون قبل كونه وليس ذلك واجب
ولا تمنع في ما قد جازت بكونهم منهم عليهم السلام الا جاز في الظاهر وانما
فقطعت عليهم من جهة الجمع وجميع الاثار ومجي في هذا الباب جمهور المفسرين
ومعنى تحت مخالفه وهو ما به وكثير من المفسرين الى ما بينه وبينه وهذا كما
يرجعونه لا ينافي عليهم السلام والعقائد باسرها على خلافها جميعا فيكون ابن
الاختصاص ومن بعد ذلك من يرون في هذا الجواز واصحاب الحديث كاتفقوا في ذلك
صالح من اصل الحق والايمان **القول في جواب ما ذكره من انهم ليسوا بغيره**
من الخاصة المصنوعة والاشياء وانما راد ذلك جاز لا يمنع من عقل ولا من
كتاب ومن مذهب جليل من مشايخ الامامية والشيعة من ان الاختصاص في الملائكة
واصحاب الحديث في الصالحين لا ينافي من رتبة من الامامية فيكون من ذلك
ويوافقون العقيدة في الخلاف على ما بينا جميعا على ذلك في بيان ذلك
والما ذكرنا في السلام **القول في جواب ما ذكره من انهم ليسوا بغيره**
وان كانوا لا يرون فيهم الا نخاص واقول يجوز هذا من جهة العقل وانما لا يمنع
في المصنفين من الشيعة المصنفين من الفضائل وقد جازت فيهم وكما لا ينافي
عليهم السلام ومن اسبغ من بينهم الصالحين الا انهم لا يوافقون في هذا

٣١ وهو مذهب فقهاء الامامية واصحاب الامامية فانهم قد اصابوا في رتبة وجميع
من اصل الامامية لا يفرقونهم بالاجزاء ولم يفرقوا الطريق لاسلكها طريق المصنفين
القول في جواب ما ذكره من انهم ليسوا بغيره وانما راد ذلك جاز لا يمنع من عقل ولا من
كتاب ومن مذهب جليل من مشايخ الامامية والشيعة من ان الاختصاص في الملائكة
واصحاب الحديث في الصالحين لا ينافي من رتبة من الامامية فيكون من ذلك
ويوافقون العقيدة في الخلاف على ما بينا جميعا على ذلك في بيان ذلك
والما ذكرنا في السلام **القول في جواب ما ذكره من انهم ليسوا بغيره**
وان كانوا لا يرون فيهم الا نخاص واقول يجوز هذا من جهة العقل وانما لا يمنع
في المصنفين من الشيعة المصنفين من الفضائل وقد جازت فيهم وكما لا ينافي
عليهم السلام ومن اسبغ من بينهم الصالحين الا انهم لا يوافقون في هذا

٣٢ على ما قاله القائلون انهم ليسوا بغيره بل يكونون قبل كونه وليس ذلك واجب
ولا تمنع في ما قد جازت بكونهم منهم عليهم السلام الا جاز في الظاهر وانما
فقطعت عليهم من جهة الجمع وجميع الاثار ومجي في هذا الباب جمهور المفسرين
ومعنى تحت مخالفه وهو ما به وكثير من المفسرين الى ما بينه وبينه وهذا كما
يرجعونه لا ينافي عليهم السلام والعقائد باسرها على خلافها جميعا فيكون ابن
الاختصاص ومن بعد ذلك من يرون في هذا الجواز واصحاب الحديث كاتفقوا في ذلك
صالح من اصل الحق والايمان **القول في جواب ما ذكره من انهم ليسوا بغيره**
من الخاصة المصنوعة والاشياء وانما راد ذلك جاز لا يمنع من عقل ولا من
كتاب ومن مذهب جليل من مشايخ الامامية والشيعة من ان الاختصاص في الملائكة
واصحاب الحديث في الصالحين لا ينافي من رتبة من الامامية فيكون من ذلك
ويوافقون العقيدة في الخلاف على ما بينا جميعا على ذلك في بيان ذلك
والما ذكرنا في السلام **القول في جواب ما ذكره من انهم ليسوا بغيره**
وان كانوا لا يرون فيهم الا نخاص واقول يجوز هذا من جهة العقل وانما لا يمنع
في المصنفين من الشيعة المصنفين من الفضائل وقد جازت فيهم وكما لا ينافي
عليهم السلام ومن اسبغ من بينهم الصالحين الا انهم لا يوافقون في هذا

٣٣ هذا القول جامع لكل ما وجد وقد خالفوا في القول بالثبوت والاعتقاد
الغلاة ما ما احوالهم بعد الوفاة فانهم ينظرون من تحت التراب فيكون باجسامهم
وامرأهم جناتهم قالوا يكونون فيها احياء يتنعمون الى يوم المات يستخرجون
من بين يمينهم من صالحهم وشيعتهم ويلقونهم بالكرامات وينظرون من يده
عليهم من انزال المساكين في الدنيا فان رسول الله صلى الله عليه واله
سلم واكثر من حشره عليهم السلام فلهذا لا يحسن عليهم بعد الوفاة فليس لوال
شيعتهم في دار الدنيا اعلام الله تعالى لهم ذلك لا بعد حال ولا بعد حال
المناجى لهم في سائر هذه المكرمات العظام بل طيفوا من احوالنا في سائر هذه
من جهة عبود العباد وبعثهم المناجات من بعد حاجاتهم الكافرة وهذا
نعماء الا ما سيرة كافر وجلة الا انهم لم يستأذنوا من ربهم في ذلك
ولطيف من بين ربه من رحمهم الله تعالى في ذلك ولطيف من بين ربه من
العرف من ينطق الى الامانة ايضا يا رب وقد قال الله تعالى فيما يدل على العجلة
لا تحسبن الذين يتولوا قبيل الله امرنا بل احياء عند ربهم يرزقون فحين
بناهم الله من قبله وينشرون الذين لم ينجسوا من قبلهم الا خوف عليهم
ولا هم يحزنون واما هذا من الكلام وقال في قصته مؤمن ان في جوف قبيل

٣٤ اشتراجه كما لا يات فيقولون يا خضر لم يرفي وجعل من الكافرين وقال
الله على اهل عليه واله وسلم من علم على عبد قري سمعه ومن علم على من
سيد طهته سلام الله عليه ومن علمه وركبته ثم لا خفاء في تفصيل ما ذكرناه
من القول في اننا الحمد عليهم السلام ما ومننا ايضا ولفظنا في هذا الكتاب
موضع ذكرها وكنت اوردتها على التفسير والبيان **المراد من قوله**
رسول الله واسير المؤمنين صلى الله عليه واله المعاصاة والافاء هذا باب تدريس عليه
اصل الامانة وتوازي الخبر من الصادقين من الامانة صلوات الله عليهم وجاء
عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال الحارث المحمدي رحمه الله في معناه
يا حارث عدنان من يمت برفي من مؤمن وسافر قبله من يمت برفي واخر
بينهم واما خلا في ايات شريفة وفيه يقول امير المؤمنين عليه السلام
رحم الله من وراء المحصورين يكون الروح عن الهادة والمخوف ومضى ما
يشاء اولئك من فتنة وجرهم بالكفر غير ان اول خبر من رتبة
الحسنات ما عليها السلام هو العلم بشرع الا كما اوالت فيهما والعداوة لهما او
التقصير في حقهما على البين معلما ما يجرهما في الله وامرات وهذا
احوال ومعاينة ذلك كانت كارتاب معا بما ذكرناه دون رتبة البركات

٣٥ عليها السلام ومناجاة الفواظ لاجسادها ايضا الى السماع وقد قال الله
وجل في من قال في خبره من من يعمل مثقال ذرة خيرا يره وانما الرزاق
البارئ يهيئها من غير حصر في الاعمال على البين الذي لا ينوب امره اب قال
من كان رجولا مريضا فان اجل الله له ولما الله تعالى هو لقاء امره
الاعمال وعلى هذا القول يحسن العمل للقول الامانة وقد علمهم في حياته
من خيرة من رزقوا من المختصين في غيرهم وليس عليهم السلام بصير كاشفا
المرئيات وانما المختصين مكانه وحياته وانما جسد ما في المكان **المراد من**
رتبة العلم المقتضية ايم السلام والقول في ذلك كالتالي في رتبة
رسول الله واسير المؤمنين صلى الله عليه واله ما جاز ان يرهم بصير وان ير الله
صلاه في شعاعه ما يدرى باجسامهم الشفاعة الرقيقة لا يحسن في رتبة
رسول الله واسير المؤمنين عليهم السلام لا خلا في اجسامهم واجسام الملائكة
في التركيبات وهذا ذهب جماعة من متكلمي الامانة ومن العترة النجوى
جاءوا من بعد **المراد من قوله** من رعايا الامانة عليهم السلام
بعد الوفاة اقول انهم على اربع طبقات طبقة جسيم الله ويكنهم من اولادهم
عليهم السلام في الجنان وطبقة يحيون ويحشرون بانهم في محل الصوان وطبقة

٣٦ لغت فيهم واجز خيرة من واجز كرتهم على ما لا احوال وطبقة لا يحسن فيهم
الوقت حتى للشعر والمالب ما ما الطبقة النعمة ثم المستحقون في العباد
المحسنون للطاعات وما العبد يرفعهم المائدون للحق المشرق في آخر
السيئات وما الشكر في حيوتهم وبقايتهم مع كاسرات فهم الفاسقون
من اصل المعرفة والصلوة الذين انزفوا الانا على الحريم لها الشهادة
العناد ولا سخطا وسوقا التوبة فيها فخر واراد ذلك فهو كانه
جاز من اجل اسمه رفع المرتبة عنهم لتدبيرهم في البرزخ على ما اكتسبوا
من الاجرام وتطهيرهم بذلك منها قبل المحشر ليس والاعتماد على الايمان
من ناصبهم ويدخلوا بطاعتهم الجنان وجاز تأخير حيوتهم الى يوم الحساب
لقيام هناك او العفو عنهم كما يشاء الله وجل ارهم في هذه من العفو
منظرون في السباد ما الطبقة الرابعة هم المعصرون عن الثانية في العباد
من خيرة جناد المستحقين من سائر الناس وهذا القول على الشرح اليك
انتم هو مذهب فقلنا كما نادر من الامانة وطريقه الجمع وجميع الاجساد
وليس لتكليمهم من قبل في رتبة مدركهم **المراد من قوله**
على اسباب البين وسائر الناس لا تقدر او لان ذلك صحيح وعليه اجماع

٣٧ النيسة واصحاب الحديث وتشير الحجة ان الله صال على من يريه
بعد الموت ولكن ليس ينفرد بشيء فليست له من حيث عظمتها وتوحيده
وليست عليها السلام نجيبها بالحق الذي فارق الدنيا على اعتقاده و
يكون الغرض من سألتهما استخراج الملائمة بين النية من التميم فراضا
منه في الجواب ونزل على الملائكة من يريد تذيبه في البرزخ فليكون له
ناكر فيكره في كل ما يراه ويكره في كل ما يراه من سألتهما استخراج علانتهما
من العقاب ما يلزم من جوابه من الجليل من الحق والتجرب من سوء الاعتقاد او
البلاد ويخرج عن الجواب وليس نزل المكان من اصحاب النبوة على من ذكرنا
ولا يجوز من الهاتين الا الاحياء بعد الموت لا وصفا وهذا هو وجه
الحجة الاخبار من الامانة والى ما سطرته من اننا وليس ليحكم من قبل في مقام
عرفته فاحكم على الظاهر **القول في فهم اصحاب النبوة** وعلى
اي نحو يكون التواتر لهم والعقبات في اي وجه يصل اليهم ذلك وكيف يكون
منهم في تلك الاحوال واقرنا الله تعالى في جعل له اجاما كاجابهم في دار
الدنيا نعم من يرضى بها وينسب كفاهم فيها فسادهم فيها وانه اجابهم الحق
في النبوة يتشابهها الناظر من تنفر وتندرس على روبرا لا وقاسه
عليه

٣٨ يالهم ذلك في خبرنا ما كنتم من النبوة وهذا يتم على مذهبنا في النفس ومعه
الا ان الكلف عندي وهو النبي الحديث القائم بنفسه الخارج عن صفات
الحواس والاعراض ووجه سروريات الصادقين من العمل على عظيم
ولست اعرف في كل من الامانة قبل فيه مذهبنا فاحكم ولا اعلم بغيره
فهذه الامانة واصحاب الحديث فيه اختلاف **القول في الجواب** واقرنا
الله تعالى في الامانة في الامانة في صورته التي كان عليها فيصيرهم
فريقا ويدل فريقا ويدل المحققين من السليبين والظالمين منهم من الظالمين
والله بعد قيام محمد على السلام كثيرا واقرنا ان الراعي في
الدنيا في بيان احدهما من علت درجته في الايمان وكثرة اعماله الصالحة
ويخرج من الدنيا على اجتناب الجوارح السيئة ونزول دولة الحق
منه بيا ويظهر من الدنيا ما كان خفا **السادس** والتمس في
خلال الحقيق الى اقصى النهايات وكثرة الايمان والتمس في
تعاله من شدي عليه تيل المات وشيخ عظيم منه ما يلزم من النيات ثم يصير
الغريقان من بعد ذلك الى الموت ومن بعده الى النور في استحقاقه من وام
الارباب والعقاب وتجاه بصيرة ذلك وتظاهرت به الاخبار والامانة

٣٩ باجماع على الاستدلال منهم تاويل او روبرا فينا ذكرنا على وجه الخط
القول في الجواب وكذا في النعاط والميزان واقرنا ان الجواب هو راقعة
السيد على ما سهر في دار الدنيا وان يحسن باصحاب المصاحبي من اهل الامانة ما
التكثير فيهم من اوصافهم الاستحقاق والمزينة الصالحون يوفوا جرمهم فحسب
واقرنا ان التوفى للصاب من ذكرت رسول الله وايسر المؤمنين ولا كتمه من جنانا
عليهم جميعا السلام باسما الله تعالى لم يزل وحيد اليهم تكملة لهم واجلا لتمامهم
وتفصيل على سائر الساب وذلك حاشا لاخبار السفيضة على الصادقين عليهم
عن الله تعالى وقد قال الله عز وجل وتلا على انبياء الله عليكم ورسوله والمؤمنين
يحيى الامم عليهم السلام على ما جاء في التفسير الذي لا شك في صحة كلامه في قوله
ان الساب طهر من الجسد الناري فبذلك يعلم ان المؤمنين ورسوله يعلم انهم
لما التاويذ لثباتها اجابا واخبارا والميزان في التوفى بين الاحوال و
المحقق على انفسهم ان الحكم اذا انهم ولا الجواب من انهم الى الجواب عليهم السلام
على هذا الجاه نقلة الحديث من اهل الامانة ما شككهم من قبل في انهم
لهم في نوع من كلام **القول في الشبهة** واقرنا ان رسول الله صلى الله عليه
واله يشع من الله في مذهبنا من الشيعة خاصة فيصنعهم في جعل

فيهم امير المؤمنين عليه السلام في عصاة شيعة فيصنعهم في شيع الكثرة
عليهم السلام في مثل ما ذكرناه من شيعة فيصنعهم الله ويشع المؤمنين البرية
المؤمنين في شيعته شفاعته فيصنع الله على هذا القول اجمع الامانة لا
من شديهم وقد خلق القرآن وقطاعهم في الاخبار والامانة في التكامل
عند اخراجه عن جسدته على الفاشتهم باحصله اهل الامانة والامانة
شائين ولا صدق عليهم وقال رسول الله صلى الله عليه واله اني اشفع
يوم القيمة في شيعتي وشيعتي في شيعتي وان في المؤمنين شفاعتي في شيعتي
من اخوانه **القول في البداية** في قوله في بعض البدايات يقول المسلمون
باجماع في الشيع والامانة لا كفارا بعد الكفارة ولا حرام بعد الحرام
الامانة بعد الاجابة واي ذهب اليها اهل السبل خاصة من الزيادة في
الاجال والاشراف والنقصان منها بالاحكام ما لا يطلق لفظ البدايات في
اليه بالجمع والامر عن الوسايل بين العباد وبين الله جل وعز ولهم بربهم السلام
حققة في استخراج الامانة كما انهم لم يروى في سماعه انهم لم يرضى به
ويجب ما اطلقت في شيعته سبحانه وكلمة الجاه الجمع بمرضى المصطلح في
الله كما لها القول وليس بين وبين كامة السليمة في هذا الباب خلافنا

٢٤١ خالف من خالفهم دون أسوأ وقد اختلفت من على في إطلاقه بما يقتضيه
الكلام وهذا من حيث كونه ما يميزها وكل من غلب في المذهب الكثير
على ما وصفت من كونه ذلك ولا يثبت له **القول في ما إذا كان**
وما ذكره من الزيادة فيه والنقصان وأقول أنا لا أختار ندجات متغيرة
عن أصلها لهدف من الحمد عليهم السلام باختلاف القرآن وما أحدثه بعض العلماء
فيه من الخلف والنقصان أما القول في التاليف فالوجه يقتضي فيه بتقديم
المتأخر وقد تقدمنا في تقدمه من غير التامخ والمخرج والميك والميك لم يثبت
ما ذكرنا وما بالنقصان فإن القول لا يحل ولا تمنع من وقوعه وقد تقدمنا
مقالتنا في هذا وكنت عليه المسترارة وغيرهم طويلا فلم أظفر بهم بوجه أحد
في ضاده وقد قال جماعة من أهل الأئمة لم ينقص من كلمة ولا من آية
ولا من سورة ولكن حذف ما كان متبعا في بعضها من المؤمنين عليه السلام
من تأويله وتفسيره ما يوجب حقيقته تنزيله وذلك كان ثابتا من أوله لم
يكن من حمله كلام الله تعالى الذي هو القرآن المجزى ويذكر في تأويل القرآن
قرانا ما لا الله تعالى ولا يحل بالقرآن من قبل أن يقتضيه الملك وحده ويلزم
فيه في علمه في تأويل القرآن قرانا وهذا مما ليس فيه من أصل التفسير
اختلاف

٢٤٢ اختلاف وعندنا أن هذا القول لا يثبت من مقال من أدعى نقضا وكلم من
نقص القرآن على الحقيقة دون التأويل والتأويل والله أسأل في حقه
للمصواب فما إذا الزيادة فيه فمقتضى على ضاده من وجهين أحدهما من
وجهين أحدهما الذي قطع على ضاده أن يكون أحد من خلق زيادة مقدار
سورة فيه على حد بل من عند أحد من الضميمة وأما الوجه المحمدي فهو أن
فيه الكلمة والكلمات والحرف والحروف وما أشبه ذلك ما لا يبلغ حد الجواز
ويكون طبعه أكثر النصا بكلم القرآن فزيادة لا بد من وقوع ذلك من أن
يدل له تعالى عليه ويوضح لعباده عن الحق فيه وليست أطلع على كونه ذلك
بل أسئل في عدمه وسلامة القرآن منه ومجيء ذلك حديث عن الصادق
جعفر بن محمد عليه وعلى آله السلام وهذا المذهب بخلاف ما ذهبنا
عن أبي نجيح رحمه الله من الزيادة في القرآن والنقصان فيه وقد ذهب
إليه جماعة من متكلمي الأئمة وأهل الفقه منهم ولا اعتبار **القول في ما إذا**
أريد وأقول في العهد ما قد تقدم حكايته من جماعة الأئمة وأقول
بعد ذلك أن من علم الله تعالى على خلقه تعالى الله عن أن يتأثر بخلق ذلك
النعيم العظيم في جنات الخلود وبني نجيح رحمه الله يدعيون أن كثيرا

٢٤٣ من المطيعين هذا مقال شافه على طاعتهم في أواله وليس لهم في الآية
من نصيب ومع على ما ذهبنا إليه أكثر المرجحة وجماعة من الأئمة **القول**
في ما إذا كان وأقول أنا لا أختار من المصنفين والطاعات والقرآن
والعقوبات وهو من حيث جماعة من الأئمة والمرجحة وبني نجيح رحمه الله
يدعيون ذلك الخطا بغير ما ذكرناه ويوافقون في ذلك أهل الاعتزال **القول**
في الكفار وحملهم من غير ضاه من أجل وقوعهم الطاعات وأقول أنا لا
يكون بانهم يحمل من هو به عارف ولا يطمع من هو نسيه جاهد وهذا
مذهب جمهور الأئمة وأكثر المرجحة وبني نجيح رحمه الله يحملون في
هذا الباب ويدعون أن كثيرا من الكفار بالله تعالى عارفون وهم تعالى
في أمال كثيرة مطعون وأنهم في الدنيا على ذلك يجاهدون ويأبون و
معهم بعض هذا القول المسترارة وعلى البعض أكثر جماعة من المرجحة **القول**
في الزانية وأقول أنا لا أختار من ضاه شيئا مما ذكره من أن جلا من كان
ما لا يجوز له إلا ما لا بد من ما فعله الكفر الله تعالى به لم يمت
وتمازى لا وتمت ويص على هذا القول ما حدث عن الصادق عليه السلام
والجده ذهب كثيرا من فقهاء الأئمة ونقله الأجاء وهو من حيث كثير
من

٢٤٤ من المتكلمين في الأئمة وبنو نجيح رحمه الله يحملون فيه ويدعيون في
مقالته هذا أصل الاعتزال **القول في صفات الذنوب** وأقول أنا ليس
في الذنوب صغير في نفسه وإنما يكون كبيرا إذا ضاقت به من حيث كثرة عدد
الأئمة والأئمة وبنو نجيح رحمه الله يحملون فيه ويدعيون في خلافه
لأنه من حيث أصل الوعيد والاعتزال **القول في ما إذا كان** وأقول
أن لا أحد من الخصوم منونة في اللسان وليس لأحد منهم ولا أحد من غيره
القتل وما لم يمت من المدة ما يقتضيه من المبادئ وهذا من حيث
الواجبة وكافة متكلمي الأئمة الأئمة من شذبهما وأقول أنا لا أختار
الاعتزال **القول في كسر الألف** وأقول أنا لا أختار من الجاهل
الحرقة ولا كسر الألف من حيث ما جاء به من قوله وما جاء من قوله وما شق
بما مع من كسر الألف ولا أوافق من لم يمت من كسر الألف ولا أوافق من لم يمت
في نعتهم بكل واحد منهما أو شق من الوصفين بهما من إطلاق وأطلق
لهم اسم السلام بغير تقييد وعلى كل حال وهذا من حيث الأئمة الأئمة
نعتهم من الله تعالى في قوله تعالى وأطلقوا الضميمة اسم الأئمة **القول في**
الجنة وأقول في الجنة ما قد مت ذكره من جماعة الأئمة ومن قبل

١٤٥
 انما مقبول لمن كل عاقل باليقين كماله عز وجل وليست التوبة
 للذين يعلمون انهم سيأتون الموت قالوا في بيت كان ولا التوبة
 يعرفون وهم كفار وقوله سبحانه حتى اذا جاء احدكم الموت قال رب اني
 ارجو ان يعيدني لعلني فاعمل صالحا فاعيدني قالوا لا اله الا الله عز وجل
 يبينون ولست اعلم من اهل العلم كافر في هذا الباب اختلاف **الموت**
في التوبة واول ما في حقيقة التوبة هو الدم على ما في نسخة وغيره
 الله عز وجل وشروطها هو الغم على ترك المعصية المثل ذلك التوبة
 في جميع صفاته فمن لم يجمع في توبته من ذلك ما ذكرناه ليس باتب وان ترك
 مثل امثال ما سلف منه من ما مضى الله عز وجل وهذا ذهب جمهور
 اهل العدل ولست اعرف فيه لشك في **القول في التوبة** مع الاقامة
 الجبائي ومن تبعه يعاقبون فيه **القول في التوبة** مع الاقامة
 على مثله في التوبة واول ما في التوبة من ذلك هو وان اعتقد انسان ما عظم
 عليه اذا اعتقد له في التوبة والمعدوم فاما اذا انتفت التوبة
 فيه فلا تقع التوبة منه وهذا ذهب جميع اهل التوبة سوى ابي حاتم
 الجبائي فانه يزعم ان التوبة لا تقع مع الاقامة على ما اعتقد فيه وان كان
 حرم

حسنا فضلا عن ان يكون فيها **القول في التوبة** مع الاقامة واول ما في
 من شرط التوبة الى الله سبحانه من مظاهر العباد اخرج الى المظلومين من
 حقوقهم باظهار اليهم او باستقلالهم من على طيبة النفس بذلك لا اختيارا
 فمن عدم منهم صاحب المظلمة وفقدت فخرج الى اولياءه من فلاسته او استعمل
 منها على ما ذكرناه ومن عدم الا وليا بحق الغريم على اخرج اليهم حتى
 واستخرج الوسم في ذلك بالطيب في جوارحه والوصية له بعد وفاته ومن
 جعل ايمان المظلومين او سر لهم حق الغريم واليتيم في المخرج من الظلمة
 اليهم حتى يخرجهم من جهنم واجتهد نفسه في التماسهم فان خاف ذلك بصور
 اجله وجوبه على ما قد مره وفيه لم يجد حلا له في المظالم سئل اما المظلمة
 له والموت على ما يمكن من ردها او اجب نفسها ان نفسه ذلك وكان طريقها
 لما استفاد ما يخرج من المظالم الى اهلها والمجلة في هذا الباب اوجب
 على الظالمين استغفار الجهد مع التوبة في المخرج من مظاهر العباد فانه
 اذا علم الله تعالى ذلك منهم قبل توبتهم وعرض المظلومين منهم اذا خرجوا لثابت
 عن مظاهرهم وان قصر القاصرون من الظلم فيما ذكرناه كان امرهم الى
 الله عز وجل فان شاء عاقبهم وان شاء نقصت عقوبتهم بالعفو والعفوان و

١٤٧
 على هذا اجماع اهل الصلوة من المتكلمين والفقهاء **القول في التوبة**
المؤمنين اول ما في قوله تعالى وجعل التوبة لكم لعلكم تتقون
 التوبة ما خلد ان يعلم نفسه الى اولياء المقتول فان شاء استغفر وامنه
 وان شاء الى الزم الدية وان شاء اعفاه عنه وان لم يفعل ذلك قبل
 توبته وان فعل ذلك كانت توبته مقبولة وسقط عنه بها عتاب ما جاء
 وبهذا نطق القرآن وعليه ان هذا اجماع وانما خالف فيه شاذ من المتأخرين
 والعلوم فاما **القول في التوبة** مع الاقامة مع المؤمنين وقيل منهم من منعه
 فان العقل لا يمنع من توبته وقوله التوبة منه كقول النسخ وروى عن الصادق
 من انه لم يصد عن عليم السلام انه من فعل ذلك لم يوفق للتوبة ابداء ولم يقب
 على الوجه الذي يقتضيه العتاب به بخلاف ذلك غير مجزئ كمنع
 كاد به الخبيث من عليم السلام ان ولما ان لا يجب ولا يحتاج منه بلوجه
 الايمان على الحقيقة وانما ظهر على كل حال وانما يظهر على المشقة
 او العاقب دون الاعتقاد لعل لا نسيان وكاد به الخبيث من الله عز وجل
 في حمله من خطئه ان الهم الى النار وانهم كافر من اول ابداء ولا يترك التوبة
 والظلمين وعلى هذا القول اجماع الفقهاء من اهل الامامة وروى في هذا

١٤٨
 منهم ولا كانوا ولم اجعل عليهم فيه ما كان حكمة في جملة الاقوال **باب التوبة**
العلم بالانبات وما يجري مجراها من امور المستنبطات وصلح ان يكون
 اضطرار ارام جسيم من الاكتاب واقرنا العلم بالله عز وجل وابينا تعليمه
 وصحة ربه الغيا رضاءه وكل شيء لا منه حقيقة ما يجوز ولا يكون
 المعرفة فيه فانه في البداية وانما يحصل مقرب من القياس لا يعم ان يكون
 من جهة الاضطرار لا يحصل على الاحوال كلها الا من جهة الاكتاب كما لا
 يصح وقوع العلم بالمعرفة المحاسن من جهة القياس ولا يحصل العلم في حال
 الاحوال بما في البداية من جهة القياس وهذا قد تقدم وروايتنا جاهضا
 للبيان والبرهان هيب حاجة البغداديين ويخالف فيه البصريون في التوبة
 والمشيئة واهل القدر والاراجا **القول في العلم بصحة الاكتاب** واهل
 فيها اضطرار ارام جسيم الاكتاب واقرنا العلم بصحة جميع الاخبار طريقة كقول
 وهو حاصل من جهة الاكتاب ولا يعم في غير ذلك الاضطرار والقول فيه
 كالقول في جملة المنايات وله هذا القول به هيب جمهور البغداديين
 ويخالف فيه البصريون والمشيئة واهل الاخبار **القول في العلم بالانبات**
 من الاخبار واقرنا التواتر القطعي بصحة الاخبار وهو نقل الجماعة في

في السادة من تراطوا على امتثال الخبر فيقطوي ذلك ولا يظهر على البيان في
هذا السراج على احوال الناس واختلفت واجهم وسابهاهم والعلل ذلك
مراجع الى المشاهدة والوجود وليس يقصر المعتبرين ذلك بالبيان والكل
وهذا من حساب القوارن البغداديين ويحذف في غير البغداديين ويحذف
بما اوجب عليهم الاضطرار **الصلوة في بيان ذلك** والصلوة من
صلوات الله تعالى واصل العباد واقربا الى العلم بالجوار على ثلثة ضرب ضرب
هو من فعل الله تعالى وضرب من فعل الحاس وضرب من فعل غيره من الابدان
فما حصل **الصلوة** فهو حاصل العلم بالبرغم سبب من الله تعالى كماله هو العلم
دون وجده الحو البره واهو انما الواجبه واما الشبه ذلك ما قد ورد
الحاس من غير ان يتد كما حاسه ويكون بسبب من الله سبحانه ليس
العباد فيها اختيارا فاما اصل الحاس فهو حاصل التعجب فيجبره او لا
بانه او العقل كالحاسه فيجبره او لا وفعله السبب الجبر كالحاس
لخصوس وحصل العلم به واما اصل غير الحاس من العباد فهو حاصل العلم
بسبب من بعض الابدان كالحاسه فيه وهو غير متعلق لعماده والتم لم يلا
يتبع من العلم بل كما عند بلا سر واما الشبه ذلك وهذا في غير **الصلوة**

من اهل جنادة ويخالف فيه من سبناه **القول فاصل** **الاسم** وهو من
امر رونا وغراما سريين واقرنا اهل الاخرة ما سرون بعقرهم البقا
يختص بهم احسن لهم في دار الدين ان الشاد وان القلوب لا تختص بها غير
الان ولا تختص بنسبتهم على كل حال وهذا نص على كل اهل جنادة وانما
فيه المبرزين ومن كرهناه **القول فاصل** **الاسم** وهو من كثرنا وافر
سكينين واقرنا اهل الاخرة بسكنان نصف منهم فاجتبه وهم فيها اكثر
ما يوسرون ويخضع على طاعتهم ويسعون اليه ولا يشغل عنهم من شكر النعم
وتعظيمه وحده على تعظيمهم واحسانهم والاشبه ذلك من الاصل
وليس كرههم باوصافه اذ كانت الحال فيه اذكراه فكيف كان الكفر
اذا هو اذ انما يشغل على الطباع والحق قبله الشان والصف كرهوا في
وهم من العباد وكله وشاد ولا مظهلا كجبه من انما صاف الكيف
للعمال وليس يرون من كرهوا البقي عقرهم حسب ما شرحناه وهذا قول
الغريق الذي قد سناه ويخالف فيه من الغريق من سبناه وكرهناه **القول**
فاصل **الاسم** وهو من عبادون كذا انهم مضطرون اليها ما يملأون
على ما يذهب اليها اهل الخلاف واقرنا اهل الاخرة عبادون لا يلقون منهم من

٥١ الاموال والسيواسنطرون ذلك الحان وان كان كايق من الكفوف المصاد واول
الذي هوهم فرغ⁸ فرغ المصاد منهم وقوم واهم المالك اذا ذهب اليه في المصاد
في ذلك الحان الجاد والاضراب والمصاد ذهب من كل المصادين وكان
ابو الفضل المصلافة يذهب الى اهل الخوخ منطوقا في الاموال و
الجبالي وابنه رعان انه لجشور في الاموال **القول في ما اذا ذهب**
تبع منهم في كل حال واول المصاد الخوخ منطوقا نصف من اهل الخوخ
يستوفون من قبل التبع والبيع منهم في منطوقا وكذا في الاموال
ولهم في الاموال والاموال واول من التبع منهم على كل المصاد
الاخر من اهل النار قدس منهم التبع على غير المصاد في الله تعالى ولورق
اذ هو على المصاد لولا اننا زوجه كاذب بيات ربنا وكونه في
بل بابهم اكانا منون من قبل ولورق المصاد والمناواعة وانهم كاذب
وقال بجملة وقوم عشرهم حيا من قول الله عز وجل ان شر ما في الاموال
كمن تمحون في لم يكن ختمهم اكان فالوا واهم ربنا كاذب من المصاد
كذبوا على انفسهم فوصل عنهم اكانا منون في فاجعل الله منكم من
والكذب ببيعهم وباطل على كل حال وهذا المصلافة ايضا مذنب

ذكرناه من مكيه اصل بنياد وبعنا فيه البصريين من اصل الاحتفال **الحال** ٥٢
في الطلوع والموصول وانزل ان كل جمل في قوله من الفعل امر الله تعالى
الآياتين بطل الكمال وجعله متفهما واستدعى بها التوازي كالفعل
والصياح والركوع والنجح واشباه ذلك من الطلعات ثم علم سبحانه ان احدا
يقتطع قبل تمامه بخلاف الوصفه معما ترك كماله فانه كما يقع منه في كل
وجبه القربة اليه بل احمد حتى استبعد القربة لله تعالى في الحقيقة فله طعمه
فاعلمه بخلافه وان يفسد ترك كماله سبحانه كما بان من صلح حتى ياتي على غلظ
مروا التالف بخلاف وهذا الباب كالمصير باب الوفا في معناه وهو نصب
عظام القوي عن المعزلة ومن اراد العين وجه الطيار وجامعة كثير **في**
الامامية ووجه الغلبة فهو من المعزلة ومن اراد اليد بيد كذا اصل التسمية **في**
من المرتبة **القول في حكم الاما** احاطوا ان الحكم في الماد على الاغلب فيما دل
موضع غلبته الكفر فهو اركن وكل موضع غلب فيه الاسلام وادله كذا
فهو اركن الاسلام والله عز وجل في وصفنا نحن لنعم دار المؤمنين وان كان
فيها اطفال وحياتين وقال في وصفنا الناس بكم دار المؤمنين وان كان
فيها ملكة ثم اعطوا من حكم كل الاما ان من حكم الاغلب فيما اقول **اما**

التي هي انما هي
التي هي انما هي
التي هي انما هي

٥٣
فمن شأن كل مستمع من بلاد اسلام ان يظفر في القول بامانة الله عليه السلام
واما اسلامه كما هو عليه السلام كما هو عليه السلام كما هو عليه السلام
فمن شأن كل مستمع من بلاد اسلام ان يظفر في القول بامانة الله عليه السلام
واما اسلامه كما هو عليه السلام كما هو عليه السلام كما هو عليه السلام

باب حلاله الرض الخ

القول في حلاله الرض الخ
الذي تعلق منها كاجسام ولا يجوز على كل واحد في نفسه كاجسام
هذا القول اصل التوحيد كما هو عليه السلام كما هو عليه السلام
المحدد ومن التبعين الى المحدثين في بيان النظام
ايه يتبين انهم فيها اختلاف واقرنا انما اجزاء كل ما يتبين انما يتبين
بل يختلف في نفسه من اجزاء وفي هذا القول مجرى التوحيد
الحاصل في حلاله الرض الخ
وهم من اجله كان في حلاله الرض الخ
وهي

هذا القول كما هو عليه السلام كما هو عليه السلام
جوهه في حلاله الرض الخ
يقدمه تقديمه في حلاله الرض الخ
اكثر اصل التوحيد كما هو عليه السلام
يتم حلاله في حلاله الرض الخ
الاجزاء وهذا من حلاله الرض الخ
المكملين وخالف فيه بعد السلام من حلاله الرض الخ
والطعن والاعراض في حلاله الرض الخ
الاجزاء وهذا من حلاله الرض الخ
البقاء عينا في حلاله الرض الخ
ويخالف فيما ذكرناه من حلاله الرض الخ
ومن سلك سبيلهم في حلاله الرض الخ
تعالى عينا في حلاله الرض الخ
الحاصل في حلاله الرض الخ
ان حلاله الرض الخ

٥٤
الحال كما هو عليه السلام كما هو عليه السلام
في حلاله الرض الخ
الاجزاء وهذا من حلاله الرض الخ
اشياء واحدة في حلاله الرض الخ
والشمال في حلاله الرض الخ
على هذا القول في حلاله الرض الخ
والاجزاء وهذا من حلاله الرض الخ
المختلف وقد يكون ذلك من حلاله الرض الخ
ذكرت ذلك في حلاله الرض الخ
وهذا من حلاله الرض الخ
في حلاله الرض الخ
بعد حال حلاله الرض الخ
وجه حاله في حلاله الرض الخ
وهذا من حلاله الرض الخ
الاجزاء وهذا من حلاله الرض الخ
وهي

٥٥
من حلاله الرض الخ
واقول ان المدوم هو المتبقي من حلاله الرض الخ
جسم ولا حلاله الرض الخ
الاجزاء وهذا من حلاله الرض الخ
المعروف والمخفي في حلاله الرض الخ
واشبهه عاذا في حلاله الرض الخ
وجسم حلاله الرض الخ
في حلاله الرض الخ
ذلك حلاله الرض الخ
وفي حلاله الرض الخ
وسطا في حلاله الرض الخ
ومذهب اكثر القدماء والمحدثين في حلاله الرض الخ
وغيرهم من حلاله الرض الخ
جهة الامكان في حلاله الرض الخ
حركة المكان في حلاله الرض الخ

٤١ وابنه وانكر حجة النظام والحجة القول فما خسر امره بالسبام

[illegible]

4

ما من ذلك ما يقع في الأرض ثم يخرج به من تحتها خلفا للواحدة ثم يخرج من وراء مصفرا واليه
في القرآن يدل على هذا المعنى كثيرة **القول في التثنية** وأقول إن التثنية عبارة عن
تبيين أحد أوجه الطبع المحض الجبروان العاقل له لا ما لا يملك من جهة الذات المحض
أقول يدل الطبع لا الإيمان على التفسير من جهة الذات فاما الأول فهو من أصل
سجانه وتعالى كما لا نزاع في ذلك كما أن الجبروان لا يملكه ولا يملكه
وإن الثاني فهو من أصل الجبروان لا من أصل البشر الكلام وهذا مذموب **القول في**
والصريح بأنها والموجودات النوع من وجوده وذلك محال وكذلك الجبروان فهو
يقضي الأمر وهذا مذموب فانه أصل العدل لا من أينما بينهم والجزء هذا
فيه **القول في العدل** وأقول إن الكفر قد كان جوران يكون في وقت ما كان جورا
ثم لا كان قد كان جوران يكون بدلا من الكفر في وقت ما لا كان جورا
إن الكفر جورا كونه بدلا من جورا كونه وجوده في حال الكفر بدلا من ذلك
إن الجبروان هو لصحة وجوده إمكانه وإن ارتفاع استحالة الكفر بمصادق الإيمان
وجود الصدق محال لجبرانه وجود صدقه لا محال وجوده فإذا لم يقل أن الكلام مجوز
سنة كما كان الذي هو يدل من الكفر تقضي من الجبروان اجتماع الصدق وإذا قال ذلك
جوز بتدعيم لفظه أن هذا الجبروان لم تقضي ذلك كما قاله القول بأنه جورا

٣٤
الكا والايان في مستقبل انا والكل من وجوه من المؤمنين الكثر كل نفس منكم لا يتعلم
المصنوع والكا والوليس هذا القول هو الا ولان يساوي بين الجنة وامانا
لنا في الاول وعليه اهل العدل كما ان الاول كما جاز انهم على خلافهم
في خلق الكافين ولا صلاح فيه وان اول خلق الكافين لا يبعد من الكافين ولا
صلاح فيه لا بد من الخلق في حيث لا يجوز الله تعالى وهذا نص اهل العدل
قد نصوا خلا في جميع اهل الجبر واشبهه على كثير من الناس في خلقه في اعيان الجبر
وتلا الجبر وبواطن الحيوان لا يفسد احد من البشر فصب عليهم وجبا استماع به
وانه عليهم طريقا لا يباين احد من هؤلاء اهل الحق وما ذكرناه وليس كما
في هذا البطلان في عموم ذلك ان البشر اتم جسموا اكثر اموالهم في اتم
والملكه جوية فيعتبرون به ولا تقع عليهم جميع ذلك في جنة فوقع
لعمري ما يشتر من الحيوان وان تحصل من طابع الكا بد من وجوده في اهل الطاف العباد
وليس عليه في هذه القضية اكثر من اننا لا نعلم ان اهل النار في الجنة الكرم
الحكيم لا يخلق من الله وانما خلقوا باختيارهم ليعرفوا وجوده داخله من منفعة
مع قيام الربح على ان صاحبها لا يخلق له في رفع به لكان جنة لا ينفذ له
جبر على من الله البعث على اكبر **القول في ان الله اذا استوفى اللطف والصلاح**
واكمل

وأولها أنه لم يأت على مثل كلام الجبروت والدة له في انطواء الكلفين ومصلحهم
الذين لم يلاحظوا حكمه سبحانه أن فصل الأم دون الالة لا كما في كتاب كان يكون له
نفسه **وقال** العوض عليه والقدوم سبحانه تآمر على مثل العوض فتفقدوا وكان
الأول على جوده وما افتداه فصل الالة شره على الأم ولا يفصل الأم دون **وقال**
بما هو أشرف من صفى الصلوة وهذا مذموم كثير من أصل العدل وقد جازف
نعم فيه من الوجبة ما سمي عليه خلاصة **الحق في العلم** **وقال** العوض **وقال** العوض
أن بقاء بعض كبد أو يوتيان بقاء من صفى الجبروت واعتبره دون ذلك الأم لا
أوليان ذلك غير جائز نعم لم يقتض أن يفسد ويجمع في كثر بعد تركه جازا بعد
أكمله **العين** انظر منادى العيصان كما شره وجبة ذلك وإنما ابدل الجبروت عن الحكمة
لأن البعث ولم يكن التكليف جوهذا مذموم في القسم الكلي وجاعة كثيرة
من احكامها بالصلح وخالف فيها البصريون من المتزلة وما فعل اللطيف عنهم **وقال**
المجبة **الحق في العلم** **وقال** العوض **وقال** العوض **وقال** العوض **وقال** العوض
بغيره حتى جعله مستمرا في العدل وإن كان واجبا في جوده لم يجز أن يخله
به من المؤمنين بما لا يستصحب بغير المؤمنين من الأم فلا بد من العوض لم يغيره
ألا كان ظلا وهذا أفت أن يلام الكافر لا حتى عليه جرمه كما لا يسمع كما اعتدوا

٤٥ واستسلامه في نفسه وان جاز ان يصلح به غيره وهذا ذهب عن
 الاجابات من اهل العدل واكرجاو على خلافة العباد دون من المعتزلة والذين
 وسائر الخيرة وقد ثبت فيه من اصول الحق في جميع ما دون من وافق في الحق
 واكرجاو اكتفى في النظر في محضه ولم يوجع في من خالفه خيرا با محضه في الحق
 ولا وجه من حق والحمد لله **القول في ترتيب الاله** وافتقار من فيها من
 بعض دلائل انه واجب لله تعالى وكيفية تعريف الالهام على ما اصحابها
 من الاله في دار الدنيا سواء كان ذلك الاله من ضلجلى اسما او فعل غيره
 لانه انما جعلها المنفعة في امورها الموضوعة على الاله كان في جعلها المصلحة والاه
 جيل عن جيل في الضرر والاداء لغيره فيقع بوجه الاله كان ذلك كاشع الا في شبه
 ظالم والله سبحانه لم يترككم في ما لا تشاء من غير ما لا يترك
 مكلفه ولا امره ولا على التبع القبح والقباح من غير من العقوبة وليس
 حكيم من عاقبه بغيره كلفه ولا يترك في فعل القبح ولو جاز انما تشاء من غير ما
 ليس من عاقبه بغيره كلفه ولا يترك في فعل القبح ولو جاز انما تشاء من غير ما
 من غير ذلك على الوصف الذي هو كثر من اهل العدل وقد خالف فيه بعض
 وجه من واهم **القول في تسمي اهل الجنة** اهل الجنة او تفصل او ثواب او ان تسمي
 اهل

اهل الجنة على ضربين فربما تفصل منه تفصل بعض كما يتضمن شيئا من الثواب ٤٤
 الضرب الاخر تفصل من جهة ثواب من اخرى وليس تفصيل اهل الجنة في ذلك
 تفصل على غير من الوجوه فاما التفصيل من المحض فاما يتسم به كلفه والاه
 واليهام ان ليس له كلفه افعال كلفه ما وجب من الحكمة انما يتسم به عليها والاه
 الاخر فهو تسمي المكلفين وانما كان تفصل عليهم لانهم لم يسموا كما كانوا مكلفين
 او ما سلف الله تعالى عندهم من غير وضد وانما خرج عليهم انما سكر
 طاعتهم وتلك معصيتهم فلم يسم بعد العمل ولا تسم لما كان لهم ظالم ذلك
 لان ثوابهم تفصلوا وانما كونه ثوابا فلا راد على ما وجب في حق الله تعالى
 كونه تسميهم واقبعتهم الثواب وانتم لم تسموا فاما في هذه الجنة وان كان
 تفصل من جهة ما ذكرناه وهذا هو بكثر من اهل العدل من المعتزلة و
 الشيعة ويخالف فيه البصريون من المعتزلة لتدعيمهم وبنابهم من المعتزلة
في ثواب الدنيا وحقايبا وتفضل الحاد في ما قد اقر الله تعالى لاهل الجنة
 في بعض خلقه على طاعتهم في الدنيا بسبب حقهم من الثواب ولا يسمع انهم
 احرارهم فيها لما يجب من اداء جزاء المطيعين وقد جازت به في خلق الدنيا
 مما يصح فيها بسبب حقهم على خلقهم لم يوجبه ايضا الا ان الذين كل

٤٦ معصية لم يرضى عليها اذ انما كان في الطاعات وقد قال الله تعالى
 ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره يحصل له جزاء ويزيد من حيث لا يحتسب قال
 استغفر واسمكم ان كان غفارا يرسل اسماء عليكم بعد ما ارادوا وكم باموال
 ويؤمن ويحبل لكم جنات يدخلون فيها من غير حساب من غير حساب في
 الله ياعلى الاعمال الصالحات وقال في بعض من عساه وعفا عن عثرته
 فان لم يعصيته منكم ولا يحشرهم يوم القيمة احمى فقال في اخرون منهم ولقد بعثنا
 عنابا فخري في الجنة الدنيا والجناب كاتر اشددوا له من الله من ولى و
 جاءه الخبز تنقيصا عن النبي صلى الله عليه واله والارادة الى محرم كانه ذنوب
 سنة قال في فضل اربع منساة في الاجل وهذا ذهب جماعة من اهل العدل
 وتفصيله ما ذكرت في تجليل بعض الثواب وكل العقاب وبعضه ذهب
 حمير الشيعة وكثير من المعتزلة **في ثواب الدنيا** وهل هو ارادة
 واقول ان الارادة التي هي اختياره واختياره هو ارادة شريفة وتوقيف
 هذه النية عن الحق الذي يكون قصدا لاحد الصديقين يرضى بها ايضا عن
 وقوع الفعل على علم به غير جليل وغير بلطف الفتا وعن القادر جاستدويله
 بذلك فتكون من الفعل وعنده وان اراد به القصد والتميز وهذا ذهب

جماعة من العدل وبين كثير من الشيعة ويخالف فيه البصريون من المعتزلة و
 اهل الجبر **القول في ان الله لا يرضى** واقول ان الارادة التي هي
 تعزيب كثيرها من الارادة الشريفة للانفال وليس يرضى بها تعزيبا العنك لانه
 لا يخرج الى الوجود الا وهو تعزيب وحال ان لا ارادة بالوجود ولا ارادة له
 بان يكون اقربا وقد حصل كل ذلك ما كان عليه تعزيبا فلا راد على ذلك
 الارادة في الحسن والقبح والمقرب والبعيد حكم المراد وهذا ذهب اكثر اهل العدل
 والبصريون من المعتزلة لغيره ولكن الناهي لاجبا **القول في الارادة**
في ارادة جنسها ان ارادة غيرهما ليس يحتاج الى ارادة واقول ان الارادة
 لا يحتاج الى ارادة لانها الواجب على ذلك لما خرج الى الوجود الا يخرج ما
 فلاول لم يرد الارادات وهذا محال بين الناس ولا يرضى ان ترد بعضها لان
 من شأنه ان ارادة ان تنفذ من ارادها فوجبا وجاز ان ارادة جنسها
 لوجبه جان وجود بعضها قبل بعضها وهذا محال وقد اظهر عن اهل النظر
 من اصحابنا ان الارادة ارادة جنسها وعن اهل الله تعالى الواقعة حجة
 واختراعها وجاز ان لا يرضى ارادتها ان تكن واقعة في ارادة غيرها
 وليس يرضى ذلك ايضا وهذا محال في الاستحسان والقول في الحق وان كان وهذا

٤٤ ذهب إلى التسم بالحق وكثير من الجهاديين قد وجدوا في الشبهة وتعالى
 اقولون منهم ومن الصريين والهجريين كانه **القول في الجهاد** واول ما في الجهاد
 منزلة الجهاد من حيث هو في نفسه من الله سبحانه فانه لا يستعمله من غير موافق
 دولته في طاعة الله تعالى وفي الحق كونه واجبا في الجهاد من حيث هو
 الله وامانه ومن ارتفع قدوة عن الله وعظم جلاله صار من حيث هو
 مقبول القول لا جهاذا منه في الحق من جهته الله حاشا انما الشاهد في الجهاد
 من ابناء الله صلوات الله عليهم اجمعين في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 شهداء الله في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 فالجهاد لله تعالى في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 ذكرناه وليس في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 فلهذا والله تعالى في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 واما الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 وهو فعل الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 لله تعالى في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 دولته في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 والجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد

واما بطلان التوفيق في الجهاد والموت عليه ويقول الله انهم لم يقاتلوا في الجهاد ولم يقاتلوا
 يوم بدر من رمضان واما مراده من ذلك المعنى في الجهاد والموت عليه وهذا
 ذهب إلى العدل كانه واما ما ذهب اليه اهل القدر والاحكام **القول في الجهاد**
الجهاد واول ما في الجهاد من حيث هو في نفسه من الله سبحانه فانه لا يستعمله من غير موافق
 البرهان على قول الحق وذلك لا لطف في الدعاء لاتباع الحق وهو النصر
 المحقق ما لا يخفى انما النصر في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 وما لعل الله سبحانه لا يخفى انما النصر في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 خاصة وما يكون من الانتصار في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 وسقط وما هو المبتلون والنصر في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 وعند لقاء المحصن وانزال السيوف عليهم وتوهين امر عداوتهم والعداوة في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 فلو لم يقاتلوا في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 بما بينهم من الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 الكتاب في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 وعلى خلافه في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 والمجتهد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد

٧١ هرق في المصنف والمحدث كانه مستطاعة المصنف والمحدث وان كان لهم بعد
 فيما قيل **القول في الجهاد** واول ما في الجهاد من حيث هو في نفسه من الله سبحانه فانه لا يستعمله من غير موافق
 وانهم في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 المبدع من قول الله في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 على خلافه في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 انما هو في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 جازان في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
القول في الجهاد واول ما في الجهاد من حيث هو في نفسه من الله سبحانه فانه لا يستعمله من غير موافق
 له وعادته في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 على طاعته في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 المعصية في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 العبد لله سبحانه في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 كانه في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 الله تعالى في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 انما هو في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد

المؤمن قد يكون في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 من ذلك في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 نقضه المعنى في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 وفي الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 موالاته في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
القول في الجهاد واول ما في الجهاد من حيث هو في نفسه من الله سبحانه فانه لا يستعمله من غير موافق
 يجوز في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 قد جها في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 من ذلك في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 عليه في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 وجبت في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 المؤمنين في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 اصول اهل العدل في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 والما في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد

٧٣٣ مذهب فتنه فيه الشيعة والمعتزلة جميعا واما نعم في معناه العامة والجزئية
من اهل السنة **القول في كتاب المعروف والمنكر** **القول في كتاب المعروف والمنكر** **القول في كتاب المعروف والمنكر**
والمنكر في المنكر باللسان فمن هذه الكتابة بشرط الحاجة اليه لقيام الحق على
العلم لم يذكر كما ذكره ارسطو في العلم بالمعتزلة او غيره الظن بذلك فاما بشرط
اليد فيه فهو متعلق بالسلطان واجبا على من يدبره له وان فيه من غير
بغير هذا الشرط المذكور وهذا مذهب يفرغ على القول بالمدل والامانة
دون ما عداها **القول في حق من قال ان الله لا يعلم ما لا يعلم** **القول في حق من قال ان الله لا يعلم ما لا يعلم**
انما لا يقال ان من قال ان الله تعالى عز وجل ان لا يعلم ما لا يعلم في حد ذاته
تكون مرادة باستلزامه على الوجه الذي يحسن التزايدها فاذا اخالف
المكلف في الحدوث فقد ادى الى وقوع التسليم في الوجه الذي يحسنه كان
خاصيا انما والعقاب والادب مستحقا وان يكون من ان الله تعالى عز وجل
له والحق اليه فلا عليه ولا يحسن به التزايدها في وجه العقاب فيثبت
ان من قال ان الله جل اسمه لا يعلم ما لا يعلم في حد ذاته وانما اخالف
عليه في شرطها فاما ما كان معوك على وجه الطاعة لغيره في شرطه وهدوء
واركان من خلاف الله تعالى فانه يكون غيرا وان كان بالوجود باجمال فيجوز
في

فيما ذكرناه من المحدث والمعتزلة في هذا الصلح فتنه به في حق من
من لا حال ولا محال في حق من من ان الشبهات وهذا مذهب جمهور الامامية
وكثير من المعتزلة وجا من اصحاب المحدث **القول في كتاب المعروف والمنكر**
والامانة من قبلهم والمتابعة لهم والامانة من قبلهم والامانة من قبلهم
معاونة الظالمين على الحق وسأول الواجب لهم حار من احوال واجبا ما تمسك
على الظلم والعدوان فكل من كان مع الامانة والامانة من قبلهم في الامانة
ناتجة لا يجوز ان لا اذن له اذ ان الله تعالى عز وجل ما يشترط عليه في النكاح وذلك
خاص كاهل الامانة دون من سواهم لاسباب يطول شرحها الكتاب في التباينة
لهم فلا بأس بها انما لا يكون ظاهره لغير اهل الامانة واستعمالها كغلب
في العصبية والامانة ككتاب منهم في حق الله ووصفاته والامانة من قبلهم وان
كانت تشبه جلال من معناه من المؤمنين فاحتمل من عداهم من غير
الامانة فاما في ايديهم من اهل السنة والعرف على الخصوص ان كانت معينة
محصورة فانه لا يحل كحد تناول شيء منها على اختياره فانما اضطررنا ذلك كما
يمطر الى الدنيا والدم حارنا ولا كرامة الا اضطرارنا وهذا استسكانا من على
بابنا وهذا مذهب يفرغ على الامانة خاصة ولست اعرف موافقا لاهل

٧٣٤ **القول في كتاب المعروف والمنكر** **القول في كتاب المعروف والمنكر** **القول في كتاب المعروف والمنكر**
وقولنا انما لا يعلم ما لا يعلم في حد ذاته وانما اخالف
عليه في شرطه فاما ما كان معوك على وجه الطاعة لغيره في شرطه وهدوء
واركان من خلاف الله تعالى فانه يكون غيرا وان كان بالوجود باجمال فيجوز
في

٧٣٥ **القول في كتاب المعروف والمنكر** **القول في كتاب المعروف والمنكر** **القول في كتاب المعروف والمنكر**
وقولنا انما لا يعلم ما لا يعلم في حد ذاته وانما اخالف
عليه في شرطه فاما ما كان معوك على وجه الطاعة لغيره في شرطه وهدوء
واركان من خلاف الله تعالى فانه يكون غيرا وان كان بالوجود باجمال فيجوز
في

٨١ ويخرج من هذه الأقسام بين قسم أن لا يكون لها أصل ولا أول ولا كان وذلك
 وأقسام بين قسمين تلبي التفتيش ونظم أن لا يكون لها أصل ولا جسم ولا زمان
 إنما هي لفظة نظرية من هذه الأقسام هي أصل النظر وقد خالف فيه فريقان
القول في أقسام أصل أصل هو ان تحريك جميعها بحركة بعضها أو قدامه لا يصح ذلك
 كما يصح ان ليس جميعها يسود بعضها ولا ينقص ولا يتجمع ولا تنفرد كل من
 هو قطع المكان والحال يكون الثلاث فاطعا وهذه هي صفة جماعة كثيرة من
 أصل النظر وقد خالف فيه كثير منهم وهو ذهب في القسم الثاني من
 المنفرد من **القول في القول** هو وضع وقوفه في الجوار فيبقى على ذاته ولا يغيره
 وأقول ان ذلك محال لا يصح ولا يثبت والقول بغيره هو اجتماع المتضادات وهذا
 مذهبها في القسم الثاني وجماعة من المنفردة أكثر لا أول لها فالفهم في المصنفين
 من المنفردة وقد حكى انه لم يوافق فيها أحد من المنفردة لا الجبار في المنفردة ولا يباينها
القول في الجبر أصله ان توجد فيه حركة كان في وقت واحد وأول
 ان ذلك محال لا يصح من قبل ان وجود الحركة الواحدة قريب من جميع الجسم من مكانه
 للمباينة فلو وجدته في كل مكان لم يحل القول في ذلك من أحد وجهين اما ان
 يقطع بينهما مكانين في حالة واحدة وذلك محال وان قطع باحد ما لا يكون
 لا يجوز

لا فرق بينه وبينه في قسم ان لا يكون لها أصل ولا أول ولا كان وذلك
 الكائن لا الرقبة انما يكون في قولنا قطع الكائن دون القطع الواحد الكائن
 هذا مذهبها في القسم الثاني وجماعة كثيرة من أصل النظر وقد خالف فيه فريقان
 المنفردة وجماعة اصحابها الجبار لا **القول في القسم** أصل هو ان تحريك جميعها بحركة بعضها أو قدامه لا يصح ذلك
 وأقول ان ذلك محال لا يصح ولا يثبت والقول بغيره هو اجتماع المتضادات وهذا
 مذهبها في القسم الثاني وجماعة من المنفردة أكثر لا أول لها فالفهم في المصنفين
 من المنفردة وقد حكى انه لم يوافق فيها أحد من المنفردة لا الجبار في المنفردة ولا يباينها
القول في الجبر أصله ان توجد فيه حركة كان في وقت واحد وأول
 ان ذلك محال لا يصح من قبل ان وجود الحركة الواحدة قريب من جميع الجسم من مكانه
 للمباينة فلو وجدته في كل مكان لم يحل القول في ذلك من أحد وجهين اما ان
 يقطع بينهما مكانين في حالة واحدة وذلك محال وان قطع باحد ما لا يكون
 لا يجوز

٨٢ ولو كان لا يصح ذلك فيكون لا بد من خلقه بالمال عاجزا عن ذلك لا بعد ذلك وليس
 خلق العلم ولا خلقه بالمال من حيث كان خلق وهذا مذهب جمهور أهل العدل
 وقد خالف فيه فريق منهم وجماعة على الجبر **القول في ذلك** ان كان
 العاقل لا شأن في الكائن الأول وأقول ان ذلك محال لا يصح في العلم
 وهو في الأول لا يصح ان يترك في الوقت ما لا يصح من قبله ان يتقدم في آخر
 على ما يصح من قبله في نفسه فيكون هذا باطل باجماع أهل العدل وليس يوافق
 من مذهبهم خلاف فيما ذكرناه وان خالف فيه شذوذ منهم على ما وصفناه **القول**
في العلم ما كان له أصل هو خلقها ولا هو استقام لا وأقول ان ذلك مستحيل غير ان
 العلم باستحالة التفرع من بداية القول والجماعة وجوده في العلم الجار
 قدامه من قبله لا بد من ذلك لم يوجد فرق بين الحق والباطل ولا استحالة
 متحرك ساكن واما من اصوله وجوبه وهذا كله محال فالفهم في المصنفين
 المذهب باجماع أهل النظر في اختلاف مذهبهم وقد شذوذ القول بشذوذ
 بواحد منهم عن السبب في العلم **القول في العلم** لا كان
 على ما يصح خلقه في تلبس الأعيان لا وأقول ان ذلك محال لا يصح كما يحل خلق العلم
 من العلم بالجسم وهو موجود في الأصل لا يشاع بغيره من غير ان يكون في الأصل

وجود العلم لا كان في المستقلات في قلب من لا يمكنه الاستيعاب لمعد من
 الدلائل وقد حكى ذلك فيقول وجود العلم لا كان ان لا يتقدم ما يتوسط بين
 العاقل وبينه لا كان من الجواهر وهذا مذهبها في القسم الثاني وجماعة كثيرة من أصل النظر
 التزجده في العلم فيه مذهبها من المنفردة وسائر أهل التفتيش **القول في العلم** هو ان
والعلم أصله ان لا يكون له أصل ولا أول ولا يكون له أصل ولا أول ولا يكون له أصل ولا أول
 انما يصح لا يكون خارجا بحركة التحريك لا يصح تركه لا في المكان وليس من العلم
 شيء موجود فيكون مكانا او غير كان اذا لم يصح تركه في الخارج العالم لا يصح
 فلو كان العلم لا زوايا كاشف كاشف شيء موجود في نفسه باسناد السماع به
 او بعد وليس وراء العلم شيء موجود كما سلكه ففصله موجود وهذا مذهبها
 في القسم وسائر أهل النظر في العلم التفتيش وهو الزوايا وهو مذهبها في القسم
 التزجده في العلم فيه مذهبها من المنفردة وسائر أهل التفتيش **القول في العلم** هو ان
 وأولنا ليس من الجبر خاصة وليس من المنفردة ولا كان في العلم لا
 ليس كان في الحق فحق من امره وجبات كجواهر من امره خاصة للعددي
 من العلم عليهم السلام ذلك وهو مذهبها في مائة كتابا وكثير من المنفردة ولا
 الحديث في ذلك الكتاب هو في العلم الجبر في العلم الجبر في العلم الجبر في العلم الجبر

هذا هو العلم
 الذي هو العلم
 الذي هو العلم
 الذي هو العلم

الكتاب الثاني في بيان الحق المبدأ والمعاد...
 السيد الشريف الرضي...
 الحق في نفسه...
 كان في حق الحق...
 اذا انشأ...
 في القول...
 هذا...
 برز...
 في...
 يحل...
 عصمة...
 بطاعة...
 انما...
 عصمة...
 ان...
 والهدى...
 عليه...
 ومع...
 على...
 عليه...

عليه

للايمان...
 وترى...
 الحق...
 الفصل...
 لا...
 رتبة...
 جميع...
 كان...
 عليهم...
 في...
 ان...
 وبذلك...
 في...
 ان...
 بعد...
 فيقول...
 لت...
 يتم...
 عليه...
 وبما...
في...
 او...

بما...
 وانما...
 من...
 من...
 غير...
 في...
 غير...
 كما...
 كذا...
 وقد...
 ولا...
 كما...
 ولم...
 له...
 ان...
 الله...
 في...
 واذا...
 يشق...
 رام...
 لما...
 ليس...

ان...
 السائر...
 ان...
 كالتي...
 المستقلة...
 السامع...
 الصوت...
 الهواء...
 في...
 امر...
 شوق...
 والحق...
 ان...
القول...
 وان...
 بذلك...
 وهذا...
 رتبة...
فصل...
 او...
 المتكلم...
 الحق...

عليه

[illegible]

اللائحة

الاضلاع والاعضاء التي في تحتها عظم من العظام كانت تحية ومافيه ما تعلقت به الاضلاع والاعضاء
بما كان حسنا فاما طر الخضر عظاما في المستقبل كان يستقر به ذلك في المستقبل فحيوا
ما فيه من حسنا واداءها في المستقبل غير ما فيه عندك ذلك اذا تجد ما لا يمتد الى ما لا يمتد
المستقبل كانت اعضاء المستقبل حسنة وما في في ما فيها حسنا والما في في المستقبل
في ما فيها وما فيها في الماضي لا يلد في العقل على ما ولا حسنا العلم بالاضلاع
وتتبع علمها العلم بالاضلاع وتتبع ما في الحركات تتبنيها ما في اعضاءها
وهذا باب لا يخفى مناه على سائل ولا يمكن من اهل العقول في **فصل** ما في من الزوايا
نفسا استخلافا في ذلك كل ذلك في كل شريعة واداء باضعة في ولا استخلافا في العصر
لذلك لا ياب وتجرى في الحرة في كل شريعة ولكن فيها في حال من احوال وقد
خلفت في ذلك ما في مناه في اعضاءه في حجب التمام لمن في الحرة في اعضاءه
الدين وتوفيت ما لا اعتبار في ذلك عليه اتم لم ابد بذلك من الحق في مثل ذلك في اعضاءه
كثير من الحق معلوم وان شرب العقول من يدور في شرب كثيره وما لا يدرى من احوال الحق
والاضلاع ولا كرم من حق في الخطا ما جنت لكم تعلقوا من احوال في الخطا ان
يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الحق واليسر ويصدق من ذكر الله وعن الصديق وقد
انتم تتحدثون في ذلك على ان عداية الحق في العلوة واكثر من ذلك هو وحق النفس
والعداوة من الناس وما كان هذا عاقبة من وقع ومعلوم ان شرب العقل لا يكون في
هذا الكبير الذي ينظر على الاضلاع بذل على ان شرب العقل لا يكون في السكون
في كل شرع بهذا الشرب من اعداء ووافق في حاجته من اعداء في الاضلاع في العلم
ان اعداء باضعة في الحق والقرود والعب وشبابها ما في باضعة شريعة في حرة
تجرى به في كل شرع ولما سئل العقلاء ما اهل الشرع يتكلم عليها فان كانوا في اعضاءها
لوجب الوقف عندنا في الحق ولا يلد في العقل على حسنة وتجرى من اعداء
واما الحق في الاضلاع في الحق في السلام باضعة لا يكون في احوال من اعداء ولا

[illegible][illegible]

١ هـ فبعد ان كان فريق منهم راى اهل مصر اخرون فالتفتوا اليهم وراى اهل مصر انهم لا يقاتلون
عليهم من غيرهم اذ قالوا انهم يفترون عليهم في منع فاطمة ذلك وتحتلوا بغيره في
القتل وبعدها اذ اسباب بطر الخواص ارجاع ذلك والظهور التفتل الى قتله وفتحي
فيها بقتل الصواب عندها فقام خلاف التزلمين العريان وراى عليه السلام ان يكون
حق وقد اشرقت وادعى اهل الطلب عروا في ذلك الا انما هو حق اذ هو اهل
اعظم وحسن الذي هو اهل في جوار اهل مصر وابل القدير وانه لا يصح شريح عظيم
الدين بالنظر في صغيره واهل اكثر يحفظ طيلة لا سيما وقد علم ان ما ويره من ذلك لا
وانما يصح في نفسه عليه نظام الدين والدين انا واهل عليه عفا القديرو قد ارجع اليه
ذلك في قوله لقضا شوقه استمر في نفسه فقال انصروا ما كنتم تقصرون عنه فيكون الناس
حاجات وامرنا كما كانت حاجات وقال عليه السلام اني فيكم الى الوصاية بحكم من اهل
القوة ثم يرونهم وين اهل لا يميل اليهم وين اهل لا يبرئونهم وين اهل
القران بقولنا نحن نرهوكل كتاب من هذه الكتب ونقول يا ربنا ان علينا فيقتل
وقال عليه السلام انا هذا شكم من رسول الله صلى الله عليه واله الحديث فان اهل
المناسك يحفظون الدين الى ان اهل اهل الله فيقولوا اهل الله فيقولوا اهل الله فيقولوا
انما انا اهل من حجاب والحب خدمه فيمن عليه السلام ان كان منسحق الى الله العباد
وغيرهم كمن القضا ما يراه في الدين وحقا الى الله القضا ولا استصلاح وفي هذا العدة
كناية وفتحنا اسلوبه في حروب ليس كونه السائل ان يراه في الدين وحقا الى الله العباد
نقض احكام المتقدمين عليه من اهل الله فيقولوا اهل الله فيقولوا اهل الله فيقولوا
وبعد فقتلنا من اهل الله فيقولوا اهل الله فيقولوا اهل الله فيقولوا اهل الله فيقولوا
والقضا واهل الله فيقولوا اهل الله فيقولوا اهل الله فيقولوا اهل الله فيقولوا اهل الله فيقولوا
واصلنا شامل الى الله والاهل وسأل قد شوقه في ذلك ومن لا يستعده وغيره من
اراء الدنيا واهل كماله على العروة ويخطون في الدين والدين انا فيقولوا اهل الله فيقولوا

لهم بالعاقبة ولا يدعونه ثم ينفذ الحال ولا تكون لهم في الإصلاح والعباد ولو كانوا
 ذلك المكان من ايمان عليهم الخطاء ومنه والصلوات وهذا المسمى بمقتضى اسم السائر
 ما بعد من من كان حاله في غير هذه المسئلة احيى شقي يصار به بالزكيات و
 ثبت في اوطاع المتورعة كالصنع والاصحاب وما لا يخفى في هذا المكان بلان وانما
 في ما طرأ بين كائنات وانما تفرق والمعين وهو جنات وتم الوكيل وكذا السيد
 الا قوله في هذا المسمى المسمى المايه واليه هو من المايه وذلك في هذا المسمى
 ثم وانما يدعى كقولهم انشاء فكل المسمى اصلاحا على حسن حاله وقد قلنا في
 هذا المسمى الشريفة التي هي تحت الشجر الجبل احد المسمى المسمى احد العباد
 عبد المجيد في جود و كان حقا في يوم السابع من شهر ربيع الاول سنة
 حامدا له صلواته واوقف في انعام من هذه النسخة الشريفة صلواتا

المفوض إلى وكالة خافي المؤمنين
وإلى الفريق والحادي
الاسم الطري

[illegible][illegible][illegible]

١٥
 او لا يمتنع ان كان مقصود اصحاب الحق وهو غير ما كان ينبغي انوا له شيئا خلق في العبد الطائفة من
 غير ان يكون له سد تدرك على من عادوا لا تمنع منها وخلق فيه العصبية كذلك في الجيرة صار
 الجيرة منهم في الحقيقة **فصل** في التوقيف على القول بل خلق في الخلق في احوال ولا يمتنع
 لهم ان ينفوا في احوال وهذا القول لا يمتنع في اصحابه كاحداث والوسط في هذه القرون
 انما لا تدرك الخلق فيها اهلهم ومعهم من احوالهم وحدهم وفي ذلك ومنهم من العصور وشكا
 عن التمايز والبر والحق والعدل يمكن تحكيمهم كاعمال الخير لجهلهم لم يعرفوا اهلهم كمال
 لهم من انهم اذ وضع الحق وادركهم حينما وضعهم من غير ان ينفوا في العصور بل في الجيرة
 والتوقيف على ما فيها **فصل** في التمايز والبر والحق والعدل يمكن تحكيمهم كاعمال الخير لجهلهم لم يعرفوا اهلهم كمال
 يرعى شاة من اهلهم ان يكون خلقا لا يمتنع وادراك من ذلك **فصل** في التمايز والبر والحق والعدل يمكن تحكيمهم كاعمال الخير لجهلهم لم يعرفوا اهلهم كمال
 ذلك التمايز والبر والحق والعدل يمكن تحكيمهم كاعمال الخير لجهلهم لم يعرفوا اهلهم كمال
 على خلقه لاهلهم كاحداث الخلق في كل من يرى التمايز والبر والحق والعدل يمكن تحكيمهم كاعمال الخير لجهلهم لم يعرفوا اهلهم كمال
 يوجد الجيرة من حول في غير ذلك الا في الخلق وتعليق الرواية كالتمايز في العصور
 وادعاءه بالحق في ذلك انما لا يمتنع في احوالهم ولا في احوالهم ولا في احوالهم ولا في احوالهم
 ولا يبريد التمايز ولا في ذلك انما لا يمتنع في احوالهم ولا في احوالهم ولا في احوالهم ولا في احوالهم
 ظلال العباد وقال في احوالهم كاحداث الخلق في كل من يرى التمايز والبر والحق والعدل يمكن تحكيمهم كاعمال الخير لجهلهم لم يعرفوا اهلهم كمال
 قبلهم كاحداث الخلق في كل من يرى التمايز والبر والحق والعدل يمكن تحكيمهم كاعمال الخير لجهلهم لم يعرفوا اهلهم كمال
 ان يمتنع في كل خلق في احوالهم ولا في احوالهم ولا في احوالهم ولا في احوالهم
 يريد من البيان ولا يبريد التمايز ولا في ذلك انما لا يمتنع في احوالهم ولا في احوالهم ولا في احوالهم ولا في احوالهم
 لما يصيب في ذلك انما لا يمتنع في احوالهم ولا في احوالهم ولا في احوالهم ولا في احوالهم
 الظواهر المتضمنة على هذه الكثرة انما لا يمتنع في احوالهم ولا في احوالهم ولا في احوالهم ولا في احوالهم
 تعالى في احوالهم ولا يبريد التمايز ولا في ذلك انما لا يمتنع في احوالهم ولا في احوالهم ولا في احوالهم ولا في احوالهم
 انما يمتنع في احوالهم ولا يبريد التمايز ولا في ذلك انما لا يمتنع في احوالهم ولا في احوالهم ولا في احوالهم ولا في احوالهم

[illegible][illegible]

٢٩ حقاقتهم ومن بعدهم ومن بعدهم عليه السلام وقوي في النفس امر الرضا عليه السلام
وان كان فيه شك فلهذا طريقا الى الحق فيمنع هذا بهم باين مما هووا واعتبروا او قبلوا امرا
فاخبرني بذلك عرفت كرمه كما رجاءه واسر المنة سبيل وللغرضه سبيل الصلاة
وقدم الذي فارقوا ليس من اولهم من الصلاة اعتقادهم بدورنا لا فنة وخلفهم وفيه القيد
منهم واصابة الخلق والارواح مع ذلك اليهم ومع هذا انهم لم يفتروا فيهم فاستدرك
اليهم خلق العالم بما فيه وجع اكل الخلق والارواح من من اجابها الصوفى وبهم احتج
اذا باقية والقول بالخلق ولم يكن الخلق يخصص اكلها والفسخ وكان اكلها هو امر
المعروف وهم قوم طاعة وضاعة وهو فيهم من طاعة كل مرة وبهم يدوروا بالاجل
ويجرون في ذلك الى العوس وهو يوم ارامت الحشرات ومخروا الصارفي في
مخروا رهبانها كآيات والمينات والجوس والصارفي الى اية العمل العبادات عنهم
وهم اسد من الزمان والجل بها من الصارفي والجوس فانما في ذلك حفيظ الله
بالطريق عن نسب شايخ القيين لعلمانه في التفسير لانه يحفظ الناس في حيلة
للساوا اليهم بالفتوة فاعلم من ذلك مقصدا وانما احب اليهم ان يكون من الصارفي الى
التفسير بل كانوا اصل قوم اذ فيه هاتان البلاد واساوا الناس وقد سمعنا ان طاعة
عزاج محمد بن الحسن بن ابي عبد الله له محمد ابا فاما في التفسير والحق عندنا ان
من التوفيق الموعود التي يحيط الله عليه والرافع عليه السلام فانما في هذه الحكاية
فمن تفسر من انهم هذا القيين وتفسيرهم وقد جعلوا فيهم روي اليهم في
تفسير افلا حراف الذين ومن زورا في تعليم المسلمين في زمانهم ويرجون ان يكونوا كالحرف
كثيرا كما حكم الله فيهم حتى يكتفي في ذلك من رايه في قوله انما كانا الموقوف في حكم
الشريعة لا اراي ولا نطقون ويعدون مع ذلك انهم من العلماء وهذا هو التفسير الذي اشتهر
فيه روي في علماء الموقوفين في السائل ان فنة سمات الخلد وشو حكمه لا اليه والعدم
ايضا فيهم ولا من خلق الله اهل العالم وانما من الخلق هو الذي يخلق الله من السائل من

[illegible]

۲۱۷



دراد خط سوره الفاتی
دراد خط سوره الفاتی
دراد خط سوره الفاتی
دراد خط سوره الفاتی

